الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيهما وان كان عاما لكن الموضوع
له خاص فليس هناك مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة مفرد وهو اما مجرد على انه صفة للمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
والتركيب قبل الوضع وليس كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع
فينبغى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ
ومعناه ح ما لا يدل جزءه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة فى ايراد احد الوصفين جملة
فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد او حيث اتى به بصيغة
الماضى بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن فى وضع
من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات
لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا
سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج بوحدة الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصرى وامثالها
يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظا واحدة واعرب باعراب
واحد وبقى مثل عبد الله علما داخلا فيه لانه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف
من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل فى تعريف
حيث قال هى اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يدل اللفظ

واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه واخرجه بتقييد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم
الدلالة لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة
فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع
لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ او تكون
بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل
وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها لانها
اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صفتها ان تدل على معنى
كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير
حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها
بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء
تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى والقسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى
في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل الاسم والفعل حيث يقعان عمدة

... فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها
... يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة
... الماضي والحال والاستقبال اي حين يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا له او من صفتها
... ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو
... على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل
من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى
في نفسها مقترن باحد الازمنة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها
اي من تلك الاقسام الثلثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز من اخويه بعدم الاستقلال
في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل
واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف

الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل
بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين
حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فالتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن
اسم مفعول لكل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا مع
اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المفردات
والمهملات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات
والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل
وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد
قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما
ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت
الكلمتان اعم من ان تكون الكلمتين حقيقة او حكما دخلت في التعريف مثل زيد ابوه
قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة
اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه

فيهما

فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضربت زيدا
قائما بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه
اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المصنف
ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بان
يكون مقصودا لذاته ومن جعل اخص من الجملة قيده به حتى يصدق الجملة على الجمل الجزئية لو
اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته وح يكون الكلام عنده ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل
ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم
مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التراكيب الثنائي العقلي بين
الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها اسم واسم فعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين
او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان
وفي الفعل والفعل و الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود

فان الاسم ان كان مسندًا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندًا اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيدًا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي
هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني
الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل
على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه
وتحصيله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودًا قائمًا بذاته وموجودًا
قائمًا بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدًا ملحوظًا في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعًا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلًا اذا لاحظه العقل قصدًا وبالذات كان معنى مستقلًا بالمفهومية ملحوظًا في ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالًا وتبعًا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا
هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنًا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه
العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلًا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى

غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكومًا عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه بخصوصه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعقلة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف احوالها وذلك
المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصدًا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكومًا عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان
تكون محكومًا عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظًا قصدًا ليمكن ان تعتبر
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة
احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت
ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة
دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة
المعنى في نفسه وكينونة المعنى في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة
ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيهًا على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة

في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا
بالالتزام ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى
غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها ولزومها
تعقل متعلقاتها اجمالا وطبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في
مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
المخصوصات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي اى الة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم عن لفظ الفعل
اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة
مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور

نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها دالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقترانها به بحسب اصل الوضع
وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ عن بيان
حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منها بعضه
جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة
الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام اى لام التعريف
ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده مذهب
سيبويه من ان اداة التعريف اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها
زيدت عليها اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم
لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على

المعنى المستقل والفعل يدل على حدث يحمل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست بجميع
اجزاء الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم
لانه اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول
حرف الجر لفظا او تقديرا يختص بالاسم لانه لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم
ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل
بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى
تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ولا وجه عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر
من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا
بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص
والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه

كما في يوم

كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين
فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم وانما قيدناها بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان
معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا
وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل هو المبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء
بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو الف با تا ثا وزيد عمرو بكر وبخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل
المبنيات عند المص الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجيء في بابه ثم
اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس
النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء
الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل النزاع في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية

لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر وحينئذ المعتبر في المعرب
حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل فلا
الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
منهم فان العارف باحكامها كثير ممن تتبعها مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم ليجعل آخره مختلفا
في كلامه فيما بين كلامهم بمعرفة متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المعرب
حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف آخره ليعرف
انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور
ويجعل ما عرفوه به من جملة احكام المعرب كما فعل المصنف وحكمه انه من جملة احكام المعرب
واشاره الى ان المراد به من حيث هو معرب ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر

خصصنا

خصصنا الاختلاف بما يكون في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وان ضارب زيدا
وان ضربت زيدا فان العامل في جميع هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع
ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او
تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله
فتي وفتيا وفتي فانقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد
وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف
في آخر احمد حقيقة بل حكما لانه فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة
الجر وكذلك الحال في التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما
لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء
المعدودة العارية عن الاعراب بعد مبني الاصل مع عامل ابتداء وترتب عليه الاعراب بلا سبق
الاعراب بعد دخول العامل قلت هذا الحكم الزم احكام المعرب والاختلاف في اكثر فلو لم يوجد في بعض
الاحيان في الافراد لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هاهنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص هذا الاعراب

اختلف آخره اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اى بسبب الحركة او الحرف

وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها فخارج

بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب

البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف

هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر

تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه

قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه وكانه اراد بهذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه

خارج عن الحد واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام

فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعنى اختلف آخره ليدل

الاختلاف او مابه الاختلاف على المعانى يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على

صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب على تضمين معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا

الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية

لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير

مجتمعة لتضادها فينبغى ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف فى آخر المعرب

فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعانى ووضعه بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى

وانما جعل الاعراب فى آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته

ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال

عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعانى المقتضية او من عربت معدته

اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمى به لانه يزيل فساد

بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الالقاب

مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصطلاحا بخلاف الضم والفتح

والكسرة فانها مستعملة فى الحركات البنائية غالبا وفى الحركات الاعرابية على قلة فالرفع

حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات

بالفاعل حكما ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اى

علامة كون الشئ مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة

اى علامة كون الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء

المصدرية اليها كما فى الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان

الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة

لانها خمسة فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل

لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اى يحصل المعنى المقتضى اى معنى من المعانى المعتورة على المعرب

المقتضية للاعراب ففي جاء زيدٌ جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها و
في رأيت زيداً رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيدٍ الباء
عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن
مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيدٍ ورجلٍ وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد
فيه سالماً ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فا
لاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعاً اي حالة الرفع والفتحة نصباً اي حالة النصب والكسرة جراً
اي حالة الجر فنصب قوله نصباً ورفعاً وجراً على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل ان يكون النصب على
الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجلٌ ورأيت رجلاً ومررت برجلٍ والقسم الثاني مثل جاءني
[illegible]
طلبة ورأيت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن
المكسر فانه قد علم بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجراً فان النصب فيه تابع للجر اجراءً للفرع على
وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء عن قريب ذكره مثل جاءني مسلمات
ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً فان الجر
فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك

لان

اعلم ان الناس [illegible]
المفرد في اللغة المشهور يطلق على ما يقابل المركب [illegible]
[illegible]
[illegible]

لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك اي الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره
كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واوية وفوك وهو
اجوف واوي لان لامه هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما
اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون الكاف المضمر لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه
الاسماء الستة حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً ولكن
لا مطلقاً بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اُخَيُّك ورأيت اُخَيَّك ومررت باُخَيِّك موحدة
اذ المثنى والمجموع منها معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة
ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلاً فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورأيت
اخاً ومررت باخٍ فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم
فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها
الى المخاطب وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكرات لم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضاً كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة
وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كلمة المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمين وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف
صالح للاعراب في اواخرها من الاعراب كما عُلم بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يبق

[illegible]

٩

فيهما الوجه اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه

فرع كلا مضافا اى حال كون كلا وكلتا مضافا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد

وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فروعى فيه كلا

الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى هو الاصل واعرب بالحركات التى

هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت

ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب

بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف

بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة

لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها

نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به ما سمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون او الياء

والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لجمع بالواو والنون وما الحق به وهو اولو

جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهو ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع

عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة معادير العشرة واطلاق ثلثين

على التسعة لانها ثلثة معادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا

تعين فى الجموع بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى وما الحق به والجمع وما الحق به

بالحروف لانهما فرع للواحد وفى آخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع فناسب

ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرع لما ان الاعراب بالحروف

فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة

للمثنى وثلثة للجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص

المثنى بها لبقى الجموع بلا اعراب ولو خص الجموع بها لبقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا

الالف علامة الرفع فى المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع

فى الجمع لان الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل

وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتح وكثرة التثنية وكسروه فى الجموع لثقل

الكسرة وقلة الجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما

فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع

فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير

اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظ ما عداه فقال التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم

المعرب الذى تعذر الاعراب فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب

قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة

فى اللفظ كالعصى بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة

لكنه صح

في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه
لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد
دخول موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعرابه مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما
هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر
او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي
الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على
كقاض خبر يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف
نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه يختص بالاعراب بالحركة رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو
مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون
بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت الواو ياء فادغم الياء في الياء وكسر
ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا
بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا ياء

وقد يكون

وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا
بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عداه يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب
او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي
عرف المصنف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي اسم معرب فيه علتان تؤثران
باجتماعهما واستجماع شرائطهما فيه اثرا سيجيء ذكره من علل تسع او علة واحدة منها اي من
تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اي مقام تينك العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح الحكم على الكل
التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع شعر عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعدول في عطف تيني العلتين من الواو الى ثم المجرد المحافظة على الوزن والنون
زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه
حال اذ المعنى وبعده النون المعرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدا
خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذه التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر
عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة لورد
بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما

جميعا وبهذا لما اذا قلت جاءني زيد راكباً من قبل اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب بل تقدم
اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ
لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة تقريب لا تحقيق اذ العلة في
الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها خلافا فقال
بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريبها
الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال
مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة
وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال
للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون
واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على
علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع
في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما
افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع من الاعراب المختص بالاسم وهو الجر
والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع للمعدول
عنه والوصف فرع للموصوف والتانيث فرع للتذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير

لانك

قوله ان لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب والامتناع بمعنى سلب الوجوب بمعنى سلب الامتناع والصرف للتركيب
في الضرورة كما اذا وجب منع الصرف لكسارة الوزن فلذا اقتصر بقوله لا يمتنع عصام
قوله وقيل المراد بالصرف الخ الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم علله وحكمه والحاجة تندفع
بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم عصام

لانك تقول رجل ثم رجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتان فرع لما زيدتا
عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف
ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين فيه لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل
المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكم للضرورة اي الضرورة وزن
الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه انكسار في الوزن
او زحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت علي مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان من غير
تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت
فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله سلام
على خير الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه
لو قال باحمد لا يخل بالوزن ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي في ساير الابيات الدال المكسورة

بفتح الدال

او التناسب اى ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب بينه وبين منصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلاً واغلالاً حيث صرف سلاسلا
لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا واغلالا امثال الجمع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف
الذى صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقوم مقامهما اى العلة الواحدة التى يقوم مقام العلتين من علل
التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كما فى كالب واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها
فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الفا التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحدة منهما كحبلى وحمراء لانهما
لازمتان للكلمة وضعا لا تفارقانها اصلا فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة
بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع
فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا وخروجه اى خروج ذلك الاسم اى كونه
خارجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التى يقتضى الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها
ولا يخفى عليك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم من حيث المشتقات
كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع فى الهيئة

فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة
ليست باقية فيهما وان خروجه عن الصيغة الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة الاخرى اى مغايرة للاولى
ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها فى كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها فخرجت
عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغة عما هو القياس فيها
اعنى اقوس وانيبا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يجمعها
اولا على اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف
الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض اعداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل
عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ حصل بتعريفه هذا التميز ولا باس بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح
هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر
وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر
ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول
وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى بعض
تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا خلاف وفى بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى

فيفرض

قوله والسبب في منع صرف اخ قصد بهذا الكلام رفع اشكال يرد على اعتبار الوصفية ... في الاصل [illegible]

والتقدير انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل التحقق

العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه

دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما انه في معناهما مكررا دون لفظهما والاصل

انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر

يكون وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءه الى

عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف

الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا واخر

جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس

اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن اخر

فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن من اخر

وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها كخرج وقبل

وبعد وكل وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الاخرين وجمع جمع

مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياسه فعلاوات لان فعلا افعل ان كان صفة ان يجمع على فعل كحمراء على حمر

وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جماع او جمعا

او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر

قوله ولا قاعدة للاسم المخرج اه جواب عما يتوهم انه يقال انما

[illegible] يحكم ان يكون نسبة الشذوذ اليهما على تقدير اعتبار

جمعهما اولا على انياب واقواس باعتبار مخالفتهما للقاعدة

المعتبرة في الاخراج [illegible]

الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن

الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما

عما هو القياس فيهما كانياب واقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شذوذ وهذه

الجمعية ولا قاعدة فيهما للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ ثم ان يحكم فيهما بالشذوذ فهذا

تبيين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي

الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب

ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على

وجوده غير منع الصرف فقدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا الى عمر وزفر ومثل باب قطام

المعدول عن قاطمة والمراد بباب قطام كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة

بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها

مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل

لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف

ايضا حملا على نظائره مع ~~فيما~~ عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار

العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في لغة بني تميم لان الحجازيين يبنونه

فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها

غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف هو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه
موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التى هى الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع فى مررت بنسوة اربع
فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يعرض الوصفية كما فى المثال
المذكور فانه لما اجرى فيه على النسوة التى من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية وهذا معنى وصفى عرض له فى الاستعمال لا اصلى بحسب اصل الوضع والمعتبر فى سببية منع الصرف
هو الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف
ان يكون وصفا فى الاصل الذى هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع
فى الاستعمال سواء بقى على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه
الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله فى الحية السوداء بحيث لا يحتاج فيه
الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية
اربع فى قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسما
للحية الاول للحية السوداء والثانى للحية التى فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد
من الحديد لما فيه من الدهمة اعنى السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية الاصلية لغلبة الاسمية لكنها

بحسب اصل الوضع اوصاف ثم لم يجز استعمالها فى معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من
الصرف فى هذه الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما استعمالها فى معانيها الاسمية
فلا اشكال فى منع الصرف لوزن الفعل والوصف فى الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث و
كذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة
واخيل للطائر اى لطائر ذى خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال
ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد
بها المعانى الوصفية مطلقا لا فى الاصل ولا فى الحال مع ان الاصل فى الاسم الصرف
التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه فى سببية
منع الصرف العلمية اى علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام
محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوى كذلك اى كالتأنيث اللفظى
بالتاء فى اشتراط العلمية فيه لان بينهما وفاقا فانهما فى التأنيث اللفظى بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط للجواز ولا بد فى وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تاثيره اى شرط وجوب تاثير التأنيث المعنوى فى منع الصرف

قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المصنف وامتنع اسود ارقم عن الصرف كسفا لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية لمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكر العايد الى جزء المؤنثات الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهور امره وجواز عدول معطوف معاطة اللفظ والاسم عصام

احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة

مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة مثل سقر او العجمة

مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج

الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيمنع

تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز

صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة ويجوز

عدم صرفه نظرا الى وجود السببين نحو زينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار

وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي

مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع

شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه

في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث

قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل

منصرف لان التانيث الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية

وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه

الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع

قائم مقامه بدليل انه اذا اصغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال

قديمة بخلاف عقرب فانه اذا اصغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع

قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمي المعرفة

اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرف شرطها اي شرط

تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون

الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا

في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف

منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض

لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهي كون اللفظ مما

وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية

اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة

كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه

كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه

كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم

فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا اندفع ضعف قوله ولهذا قدم انصرافه ايضا ولا يكن عليك ان منع صرف
نحو نوح مذهب صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسمى فيه البعض واما كلام [illegible] فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح هذا
والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه

فيضعف في العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوسطى مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم
علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او زيادة
على الثلثة اي على ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف
هذا التوزيع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني وهذا
اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر
مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم
سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال
فشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني
فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التوزيع
بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فلهذا قدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح
وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه

على ما هو الحق عنده وهذا عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده اولا ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم عصام

قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي ضمير او باعتبار العجمة ايضا عصام

قوله لتقوية سببين آخرين التقوية [illegible] احد سببيها وهو التانيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية [illegible] قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر [illegible] لتقوية سببين عصام

قريش وبنو عبد مناف ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين و
شرطه اي شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان
اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها التغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع
جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات
وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة عن قبول التغير فتؤثر بغير هاء منقلبة
عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على
قال داود اصلحه لان جمع فارهة ليست لانه مشبهة غير منصرف والفارهة الحاذق [illegible]
زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في
قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا
مدائن فهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع
في المآل وانما الجمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين
احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الالف حرفان ومصابيح مثال لما بعد الالف ثلثة احرف اوسطها ساكن

واما فوازنة وامثالها مما اي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط
تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد
فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي
ان يكون حضاجر منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع
فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل
فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة
في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتأنيث لان الضبع من انثى الضباع
قلنا العلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتأنيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع
مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المص بالتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول وعلم ان كل
الجمع شرط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية
معتبرة وقد يكون عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسرا
ويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع
بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق

على الواحد

على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه
ومنع منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال يرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال
ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كانعيم
ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله
حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما فينبني هذا الجواب على تعميم
الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم
عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا
ووضعا فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدروا
حفظا لقاعدتهم انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف
فلا اشكال فيه بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل
جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه ودخال التنوين عليه تقول
جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة

۲

مفتوحة نحو رأيت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع
صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم
منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر مقدم على منع الصرف الذي
هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان
الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء
الساكنين فصار جار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال
غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجرى
الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء
المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا التوجيه القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رأيت
جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حالة
الجر والفتحة فيه خفيفة مما وقع فيه الاعلال واما في حالة الرفع فاصل جاء جواري بالضم بلا تنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقط الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى
هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت

التركيب

التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم والبصري
على ان شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف
وان لا يكون بالاضافة لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف والحكم فكيف تؤثر في
المضاف اليه ما يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل البنيات نحو تابط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية من
التسمية بها اي الى لتطلع قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة
واذا كانت من قبيل البنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات
قلت كان على المصنف ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمين
قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكرهما بعد لانهما من قبيل البنيات واما الاعلام المشتملة
على الاسناد فلم يذكرها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم
لبلد مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما
واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما والالف والنون
المعدودتان من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد
ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث في

اگر گر بود در مزید تان اندر وصف   شرطست که انتفاء فعلانه بود
بر مذهب دیگر وجود فعلی   مستلزم انتفاء فعلانه بود

عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف الكونهما مزيدتين او فرعيتهما للمزيد عليه واما
لمشابهتهما لالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة ما
يعني لا ما يقابل الفعل والحرف من عصام
من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني
صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة ما
فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفي التانيث كعمران
او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرط
انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على
حالهما ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرط وجود فعلى
لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما
ومن ثمه اي من اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن فانه منصرف او غير منصرف
فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة بالله تعالى لا يطلق على غيره تعالى
مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى

فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على
المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
اي الندمان منصرف على المذهبين
النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى دون ندمانة و
وزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته
منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل يعني
انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام
فانهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد
بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض
النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة
حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي لا يكون وزن الفعل اما كان على وزن الفعل

غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل فلو قال غير
قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمّي به رجل
فان لحوق التاء فيه للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى
ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثمّ اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود
الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التاء المجيء يعملة للناقة
القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه
علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب آخر واحترز
به عما يجتمع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها كاف
في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكّر بان يأوّل العلم بواحد من الجماعة
المسمّاة به نحو هذا زيد ورأيت زيدا آخر فانه اريد به المسمّى بزيد او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي
لكل مبطل محق صرف لما تبيّن اي ظهر خطبين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة و

التركيب

استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي استثناء من آل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه

والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية
الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست
شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاوزان
المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف
فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامر الذي هو مجموع هذين الشيئين وبين احدهما
فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكّر الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما اي شرط فيه من الاسباب الاربع
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية
من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد
فيما اي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان
ان اصمت بكسر الميم علم المفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت بكسر الميم من صمت يصمت وان لم يشتهر فالاوزان التي يتحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم انه يجوز

وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار
خروج الصيغة عن ذلك الاصل وهنا لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل
وهما العلمية والتأنيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله **وخالف سيبويه الاخفش** المشهور وهو ابو الحسن تلميذ
سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا ونقل المخالفة
الى الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك **في الخلاف نحو احمر علما** والمراد نحو
احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج
عنه افعل التأكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق بلا خلاف لضعف معنى الوصفية
فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف
بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اذا نكر اعتبارا للصفة**
الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية
وسبب اخر هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث

على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما
بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها
سواد وبياض وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد
التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا
لزم ان يعتبره في حالة العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب
عنه المصنف بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما
باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية
ويحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية **لما يلزم** في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف **من اعتبار**
المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم **في حكم واحد**
وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم
فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة
والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع متضادين قلنا
تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه

شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول
لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بأن يقول يكسر لان
الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه
المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله
الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى
انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين
وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى
حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام
او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام او الاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا
كان احديهما زالت اصلا وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب
بما عرف به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل
ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات

وكالايام الخاليات **هو** اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي اسم اشتمل **على علم الفاعلية** اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف
والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع
المحلي لانه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بالمعنى المحلي
وهو بحث شامل عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء **فمنه** اي من المرفوع او مما اشتمل
على علم الفاعلية **الفاعل** وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل في المسند اليه وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حاكم جامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق **وهو** اي **الفاعل ما** اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه
مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا **اسند اليه الفعل** بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع
الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها **او شبهه** اي شبه الفعل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظروف **وقدم** اي الفعل او شبهه **عليه** اي على ذلك الاسم واحترز
به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره يستتبع اسناده اليه حقيقة لكنه
خرج عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو ام ضرب ابني فان قلت قد يجب

تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل ولك مما مراد وجب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما
يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند اليه الفاعل على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به الفعل وطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كالاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا فيه كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى
هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم
ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء
من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو
بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع
ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام
وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اي رب الجزاء وباذا ا

الاولى

الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر
الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر
الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية نحو اكل الكمثرى
يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط
ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمروا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة
انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان
الاتصال لا الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو
مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمروا الا زيد انحصار مضروبية عمرو
في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا
بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقيل ما ضرب الا
عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب

فلا يجب تقديم الفاعل لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر لانه
كذا الاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احدٌ الا عمرو زيدا فيفيد اختصاص كل واحد منهما بالآخر
وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا
في الجزء الآخر فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا
زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا
زيد او اتصل مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره اي غير متصل به
نحو ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال
ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا
ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة
دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق
لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز
ان يقال قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل

واعلم ان ما اجاب به فهو جواب ظاهري وان شئت الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك ...

يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر
نحو قول الشاعر في مرثية يزيد ابن نهشل ليُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر
وهو من يبكيه واما على رواية ليبكِ يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء وآخر
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني
ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا
اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا

هذا مبحث التنازع

دون الفاعل وحده مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة

وذكر نعم فى مقامه وهذا الحذف جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقام

كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقدر نعم زيد قام ليكون

الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع

قد يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته

فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب

التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما

والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع

ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع

معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما

يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للاول

كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يكون قطعه

بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه

لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن

الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا

خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى المضمر المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف

وعلى مذهب الفراء فيعلان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم

الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية

بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية

مثل ضربنى واكرمنى زيد وقد يكون اى تنازعهما فى المفعولية

بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية

مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما فى الفاعلية والمفعولية

وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر

فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمروا وليس هذا قسما ثالثا

من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر

مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة وهذا

هو القسم الثالث المقابل للاولين فنقول مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد

يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء

وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه

اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على
وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا ضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت
زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال
الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الفعل الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول
اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت
الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبدأنا به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير
ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
موافقته افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يتوافقا في الوجه
في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استثني منه خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو
ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال
الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني
عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته

او اضمرته

وقوله دون الحذف عطف على اضمرت

وقوله وجاز الجملة اعتراضية لبيان قول الفراء

كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل

قوله كما في صورة تأخير الناصب يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل روي عنه ايضا اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول
بعد الاسم فشبه الصورة الاولى المروية عنه بالصورة الثانية المروية عنه ايضا ومثل الثانية بصورتي اعمال الثاني واضمار الفاعل للاول
بعد الاسم الظاهر بالمثالين المذكورين

او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل روي عنه تشريك الرافعين او
اضماره بعد الظاهر كما في تأخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته
المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لو اضمر ان استغني عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا
فاعل ضربني واضمرته في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد المتقدم رتبة فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه
على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار
والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني
وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله

منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني ايضا دالا
على اتصاف ذاته بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين
في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى
امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان
اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني
نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول
امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى
قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
الثاني لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز
والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي
ولم يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل

الثابت

الثابت وسمي المفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما
لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل
حتى سماه بعض النحاة فاعلا وهو كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل
في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته
مقام الفاعل اذا كان ~~الفاعل~~ اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل
اي الى الماضي المجهول ويفعل اي المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل وغيرهما من الافعال
المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقعه اي الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم
كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد
الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر
بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب
والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه

لايجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا
بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام
مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين المفعول به لان يقع
موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا
يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست
بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة
وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور متعلق بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل منها فان
لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي
الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها
المبتدا والخبر وفي بعض النسخ ومنها يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا

والخبر

والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل
المعنوي فالمبتداء هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد
عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا كاسم كان وان وكانه
اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او
الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة
بعد حرف النفي كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه
جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر
فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتداء ونحن فاعله ولو جعل خيرا خبرا من نحن لفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من باجنبي وهو غير جايز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة
لظاهر او لمضمر بارز وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي واحترز
به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز
تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتداء وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة
الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به

عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ح ان يكون اقائم مبتدأ و
الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر
هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على
يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير
للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز عن القسم الثاني من المبتدأ وكان تقول المراد المسند
به الى المبتدأ او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير يخرج به القسم الثاني
من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء
اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ
والخبر رافع لهما عند البصريين واما غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر
وقال الاخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية
واصل المبتدأ التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات

متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز في داره
زيد بان يكون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقدم وامتنع صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة
وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى
معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكن لا يقع نكرة على الاطلاق بل
اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل الشركة فاقترب من المعرفة
مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار
خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافاد عموم الافراد
وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات
قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يختص بالفاعل
لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يختص به الفاعل قبل ذكره هو صحة
كونه محكوما عليه بالمسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه

بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر
للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيئ حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان
مجيئ عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة
الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر بالنسبة الى الخير فيقدر وصف
حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه
العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار
علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة
ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف
الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم
لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة
ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل

زيد

زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة
والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة
خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر نحو الحاقة
ما الحاقة وكون الخبر نفس المبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان
ضميرا لقيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان
منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر
الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل
فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب
الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له
من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل
اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ
التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام

فانه یجب تقدیمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام

فان معناه أهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك

مبتداء لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام اوكانا اى المبتداء

والخبر معرفتين متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او

كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا

مثل افضل مني افضل منك منعا للاشتباه اوكان الخبر فعلا له اى للمبتداء

احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدا لجواز قام

ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتداء على الخبر في هذه

الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتداء بالفاعل اذا كان

الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل ان

كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا

الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدا به او بالفاعل على هذا

التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت

هند واذا تضمن الخبر المفرد الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غيره

ما له صدر الكلام اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد

في التعريف او غير متساويين

مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا

صورة وان قدر باسم الفاعل كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز

به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته اوكان

الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث انه مبتداء فتقديم خبره يصحح وقوعه مبتداء مثل في الدار

رجل فان في الدار خبر مصحح للمبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتداء نكرة غير مخصصة اوكان

لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله

عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتداء راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر

لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اى مثل التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة

متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل اوكان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول

بالمفرد مبتداء اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة

لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدا في جميع

هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذكر التعدد

اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف

مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اى مز

وفي هذه الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يكون مراد الكم

بتعدد الخبر لما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا
التعدد بالعطف ليس بمختص بالخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم
من ان الاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او الحكم
به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا
قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يكن يقصد فلم يجب دخولها فيه بل يجب
عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت
صلته جملة فعلية او ظرفية ماولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا
ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل
الذي ياتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله
درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه
فانه ملاقيكم وكل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم
الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل
ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلتا على المبتدأ الذي

يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخولها عليه لان صحة دخولها عليه انما كان لمشابهة المبتدأ والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام عن الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله
درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما
ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء
على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية بقوله تعالى ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه
تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتقد بقوله وذكره ولم يعتقد
بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع
ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء عليه قوله
تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا
جائزا او وجوبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ووجب

حذفوا ايضاً عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازاً مثل

المبتدأ في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة

الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصوده تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية

ليتوجه الناظرون اليه ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب

الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازاً اى حذفاً جائزاً لقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل

الخبر المحذوف جوازاً في قولك خرجت فاذا السبع فانه تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه

صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى

وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوباً اى حذفاً واجباً فيما التزم اى فى

تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذكر فى اربعة ابواب طرداً ذكره المصنف

اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ

لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام

قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاماً واما اذا كان خاصاً فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر ولولا الشعر

بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهذا على مذهب البصريين وقال الكوفي الاسم بعد لولا

فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان

مسنده مصدراً صريحاً او مأولاً منسوباً الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافاً

الى

الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلاً وضربي زيداً قائماً اذا كان زيد مفعولاً به وقس تلك ضربي

زيداً قائماً او قائمين وان ضربت زيداً قائماً او قائمين واكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب

ما يكون الامير قائماً فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيداً حاصل اذا كان قائماً فحذف حاصل كما

يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم

الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون

الحال قائماً مقام الخبر قال الشيخ الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره ضربي

زيداً يلابسه قائماً اذا اردت الحال من المفعول وضربي زيداً يلابسني قائماً اذا كان عن الفاعل او

ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيداً يلابس قائماً ويجوز حذف الحال مع قيام

القرينة كما تقول الذي ضربت زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال واقام

الحال مقامه كما تقول راشداً مهدياً اى سر راشداً مهدياً فعلى هذا يكون مستريحين من تلك التكلفات

البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدأ ولزمهم حذف

الخبر من غير سد شئ مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان

الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربي زيداً ضربه قائماً وذهب بعضهم الى ان

هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيداً الا قائماً وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره

على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اى كل

رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون واقيم
المعطوف مقامه وضده ورابعها كل مبتدا يكون مقسما وخبره القسم المحذوف وذلك مثل لعمرك
لافعلن كذا اى لعمرك وبقاؤك قسمى او ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح
لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان ولخواتها من المرفوعات خبران واخواتها اى شباهها
من الحروف الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب
الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى كالجنى فى بابه عملت رفعا ونصبا هو اى خبران واخواتها
المسند اى الشئ الذى بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان
وخبر المبتدا وخبر لا النفى الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول
هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لايراث اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم
غلام
فى قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا
المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند
اى كما هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب عنه
بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان
زيدا يقوم ابوه مثل قائم فى ان زيدا قائم فان المسند بعد دخول هذه الحروف وامره

كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم خبر المبتدا فى اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه
من كونه واحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وفى شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا
اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان
كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا يصح ان يقع خبر لهذا الباب حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد او لا
من ابوك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف فروع الفعل فى العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما
اعملت العمل الفرعى لم يتصرف فى معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل انحطاطا
عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه ح كحكمه
فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم فى الظروف ما لا يتوسع فى غيرها خبر لا التى الكائنة لنفى
الجنس اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام من الرجل لا لنفى الرجل نفسه
هو المسند اى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وخبر كان وغيرها بعد دخولها
اى بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرف فى خبر ان فلا يرد نحو
لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف وانما عدل من المثال

وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكرنا من غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لغو ولا حال
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون
مثالا لنوعي خبره الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل
لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون
الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا ويقولون
معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي
والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه بهذا اي مثل المبتداء وكل
مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه
في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة
بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة وهذه لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا
دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه

للنفي

للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيها
بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما
فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

بحث المنصوبات

المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات
والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء
نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع
او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو المفعول صح اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه
به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم
جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من قبيل
اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما
اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا

فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرباً وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً نحو القرب
واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان
معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
تاديباً في قولك ضربته تاديباً فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى
الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك
كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد فانطبق الحد على المحدود جامعاً
ومانعاً من المفعول المطلق ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه مفهوم زيادة
على ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوساً للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتح الجيم للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المجردة عن الدلالة
على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا

اذا قصد

اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين
وجلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي بغير اللفظ فعله
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوساً واما بحسب الباب نحو انبته الله نباتاً وسيبويه يقدر له
عاملاً من بابه اي قعدت وجلست جلوساً وانبته فنبت نباتاً وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم
اي قدمت قدوماً خير مقدم فخير اسم التفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان
اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوباً اي حذفاً واجباً سماعاً اي سماعياً موقوفاً
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقياً اي سقاك الله سقياً ورعياً اي رعاك
الله رعياً وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل المطلب وجدعاً اي جدع
جدعاً والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمداً اي حمدت حمداً وشكراً
اي شكرت شكراً وعجباً اي عجبت عجباً فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه
المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمداً وشكرته شكراً
وعجبت عجباً فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما استعمل باللام نحو حمداً له وشكراً له وعجباً له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً
واجباً قياساً اي حذفاً قياسياً يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة

منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه
نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في
موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين
الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد فهذان مثالان لما وقع
مثبتا بعد النفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة
والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت
سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال
لما وقع مكررا ومنها اي من تلك المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه

وبتفصيل

وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد
شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله
فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع — بعد الشد
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز به عن نحو
لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح
واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة
واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان بمعناه اي بمعنى
المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه
اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به
صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت
صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه
علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع

مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لتلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق
نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون
جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من
المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له
ولو بالاعتبار ومنها اي من تلك المواضع ما وقع مضمون جملة لها اي لتلك الجملة
محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب
فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص
عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وجه
الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد
انه تاكيد لاجل غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه
لئلا يتكرر ويتوزع حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان
لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا
الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مرة كثيرا وفي
جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم

لخدمتك وامتثال لامرك ولا ابرح من مكاني اقامة كثيرة متوالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى
الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي اسم وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا ايقاع في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له
او معه والمفعول المطلق بانه عينه لا مغاير لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه
واقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر
فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل كان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى فاعله الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على
الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى
واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم
كوقوعه في حيز ان نحو سرني ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة

مقالية او حالية **جوازا** اى حذفا جائزا **نحو زيدا لمن قال من اضرب** اى اضرب زيدا فحذف
الفعل للقرينة المقالية التى هى السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية **و**
وجوبا فى اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف فى باب التحذير والمنصوب على المدح
او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب **الاول** من تلك المواضع الاربعة **سماعى**
اى مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى **نحو امرأ**
ونفسه اى اترك امرأ ونفسه **وانتهوا خيرا لكم** اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد **واهلا وسهلا** اى اتيت اهلا اى مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا **و** الموضع **الثانى** من تلك المواضع الاربعة **المنادى وهو المطلوب اقباله**
اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء
ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد ندائها
فهى فى حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة
المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه
تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه
فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل
وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى **بحرف نائب مناب ادعو** من الحروف

المخصوصة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد **لفظا او تقديرا** تفصيل للطلب اى
طلبا لفظيا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان يكون الآلة مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا
او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند
سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها
اسماء افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى الاقوال
كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل
ضمير مستتر فيه **ويبنى** اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب
لفظا وطلبا للاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما **على ما يرفع به** اى على الضمة او الالف
او الواو التى يرفع بها المنادى فى غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور واعنى به ولا ضمير فيه راجعا
الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام **ان كان** المنادى **مفردا** اى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك

لان یازید بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظاً ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا
يبنى الا لمشابهته الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهته الاسم المبنى **مثل یا زید ویا رجل** مثالا
لما هو مبنى على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء **ویا زیدان** مثال
المبنى على الالف **ویا زیدون** مثال المبنى على الواو **ويخفض** اى يجر المنادى **بلام الا**
ستغاثة اى بلام يدخل وقت الاستغاثة وهى لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه
مخصوص من بين امثاله بالدعاء **نحو یالزید** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف
المستغاث نحو یا للمظلوم اى یا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم فى هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام
الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث ولم
تكرر يا نحو یالزید ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو یالزید ویالعمرو وانما اعرب
المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته الحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته الحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى بلامى التعجب
والتهديد ايضا فلام التعجب نحو یا للماء ویا للدواهى ولام التهديد نحو یالزید لاقتلنك فلم اهمل
ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين

لام الاستغاثة

لام الاستغاثة لكان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر فينتقم منه ويستريح
من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فينقضى منه التعجب ويتخلص منه واجيب
لام التعجب بوجه آخر ذكره المص فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم یا للماء ویا للدواهى ليس
الماء ولا الدواهى وانما المراد یا قوم او یا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان الاول
بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان ما يقتضى فتحها كما هو
ظاهر مما سبق **ويفتح** اى يبنى المنادى على الفتح **لالحاق الفها** اى الف الاستغاثة بآخره لان
الالف فتح ما قبلها **ولا لام** فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فيكون اثرهما متنافيا فلا يجوز
الجمع بينهما **مثل یا زیداه** بالحاق الهاء بها للوقف **وينصب ما سواهما** اى ينصب النحو
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان
مفردا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما يغيره عن حاله
ما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ان يكون مفردا ولكن
لا يكون معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل **یا طالعاً جبلا** او مضافا **نحو یا عبد الله** والقسم الثانى وهو ما لا يكون مفردا لكونه
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل **یا رجلا** مقولا **لغير معين** اى لرجل
غير معين وهذا توقيت لنصب رجل لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا
يكون مفردا ولا معرفة مثل یا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث النصح استغنا

٢

كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فاما
الاقسام باثرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثال له
على حدة **وتوابع المبني** المنادى **على ما يرفع به** **المفردة** حقيقة او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع
المنادى غير مبنيا لان توابع المستغاث المخفوض المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المنادى المبني بكونه
على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه والاعمرو لان المتبوع مبني
على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة بالاضافة
المعنوية وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافًا
معنويًا ولفظيًا ولا شبه مضاف او حكمًا بان يكون مضافًا لفظيًا او شبهًا بالمضاف فانهما لما انتفت
فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد لم يدخل فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانها
كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ الوجه والحسنَ الوجه ويا زيد الحسنُ وجهُه
والحسنَ وجهَه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقًا بل لا بد من
قيد فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال **من التأكيد**
اي المعنوي لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابًا وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعًا
ونصبًا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي **والصفة** مطلقًا **وعطف البيان**

كذلك **والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه** يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجي **ترفع حملًا على لفظه** الظاهر او المقدر لان
بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعًا للفظ **وتنصب حملًا على محله** لان
حق تابع المبني ان يكون تابعًا للمحل وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية **نحو** يا تميم اجمعون واجمعين
في التأكيد و**يا زيد العاقلُ والعاقلَ** في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما اكثر واشهر ويا غلام
بشرٌ وبشرًا في عطف البيان ويا زيد والحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه **والخليل**
ابن احمد وهو استاذ سيبويه **في المعطوف** الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** مع تجويزه النصب لان
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير
مباشرة حرف النداء وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة
... اعرابًا فصارت رفعًا **وابو عمرو** بن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه **النصب**
مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلًا فله حكم
التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب **وابو العباس المبرد ان كان** المعطوف المذكور
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه **فكالخليل** اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار
رفعه لانه كان جعله منادى مستقلًا بنزع اللام عنه **والا** اي وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن
في جواز نزع اللام عنه نحو النجم والصعق **فكابي عمرو** اي فابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب

لامتناع جعله منادى مستقلاً **والمضافة** عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة
بالاضافة الحقيقية **تنصب** لانها اذا وقعت منادى تنصب فينصبها اذا وقعت توابع اولى لان
حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف
البيان ولا يجئ المعطوف بحرف لمنع دخول المضاف بالاضافة الحقيقية **والبدل والمعطوف**
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع
دخولها عليه **حكمه** اي حكم كل واحد منهما **حكم المستقل** المنادى الذي يباشره حرف النداء وذلك لان
البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدراً فيه **مطلقاً** اي حال كون كل منهما مطلقاً في
هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل
مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا
زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً **والعلم** اي العلم المنادى المبني على الضم اما
كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنياً على الضم فلانه يفهم من اختيار فتحه المبني عن جواز ضمه فان
جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم **الموصوف بابن** مجرد عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا
تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج منه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو **مضافاً**
اي حال كون ذلك الابن مضافاً **الى علم اخر** فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة المبنيا

المفرد على ما يرفع به يكون **يختار فتحه** لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولاً به **واذا نودي المعرف باللام** اي اذا اريد
نداؤه **قيل مثلاً يا ايها الرجل** بتوسيط اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام احترازاً
عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة **ويا هذا الرجل** بتوسيط اسم الاشارة وحدها **ويا ايهذا الرجل**
بتوسيط الامرين معاً **والتزموا** يعني العرب **رفع الرجل** مثلاً وان كان صفة وحقها جواز الوجهين
الرفع والنصب كما مر **لانه** اي الرجل مثلاً هو **المقصود بالنداء** فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة لحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين
في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ثم يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة **وتوابعه** بالجر عطف على الرجل اي والتزموا
رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال **لانها توابع** منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني **وقالوا** بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع الالف واللام
وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً عن محذوف وثانيهما لزومها الكلمة **يا الله** لان اصله الاله حذفت الهمزة
وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا
الاسم بذلك الجواز ولهذا قال **خاصة** واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن
محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال اناس
في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الصعق ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في الذي في قوله من اجلك

والقام في المراد بالحرف اذا حكموا عليها بالشذوذ وقدم العلة مع المعلول لاقتضائه وفي لان لامها علة لعدم جريانه

يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة لكن
حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان فقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبا شرا لاجتماع
الامرين كليهما حكموا بانه شاذ وشذوذا وك اي وجاز ذلك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه
المنادى المعرفة المفردة صورة وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاسم الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر و اما النصب
فعلى انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب
سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح حال
النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب
في الثاني لانه تابع مضاف وتابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت
لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي يعني مهاجاتي اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة
فتح الياء مثل يا غلامي و سكونها مثل يا غلامي وهو الاصل كما هو المشهور و اسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة
احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام و قلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء
لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف
يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة

[illegible]

ومما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك
بل فيما تغلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او بالقلب فلا يقال
يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف و يكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا
غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم يا ابي و يا امي على الوجوه الاربعة
كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال هذين في كلامهم كما اشار اليها
بقوله و يا ابت و يا امت معا لم قالوا يا ابت و يا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا
اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء ومكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت
و يا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره المصنف لقلته و قالوا يا ابتا و يا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين
العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي و يا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز و
قالوا يا ابن ام و يا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم لا نحو يا ابن اخي و يا ابن
خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون بنت ام و بنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي
فقالوا يا ابن امي و يا ابن عمي بفتح الياء وسكونها و يا ابن ام و يا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و يا ابن
اما و يا ابن عما بابدال الياء الفا و قالوا بزيادة وجه اخر في غير المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام
و يا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولانه كالاسم الواحد

خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** اي واقع في سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى **وهو في غيره** اي في غير المنادى
واقع **ضرورة** اي للضرورة الشعرية داعية اليه لا في سعة الكلام **وهو** اي ترخيم المنادى **حذف**
في آخره اي آخر المنادى **تخفيفا** اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى
هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى ويمكن حمله على تعريف الترخيم
مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم **وشرطه** اي شرط ترخيم المنادى
على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها
عدمية وهي **ان لا يكون مضافا** حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن
الحذف عن الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى
اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية **وان لا يكون مستغاثا** لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء
فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان
الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ كما في
شرح الناسخي مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره
لمد الصوت اظهار التفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف **وان لا يكون جملة** لان الجملة محكية بحالها
فلا تغير والشرط الرابع امر وجودي وهو **ان يكون** اي المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف** لانه

لعلميته ناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي وزيادة
على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة للترخيم **واما اسما متلبسا بتاء التا**
نيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفي ذلك في مقتضى السقوط ولكنه
اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبال بابقائه نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى على راسها ولا يرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال **فان كان**
في آخره اي آخر المنادى **زيادتان** كائنتان **في حكم الزيادة الواحدة** في انهما زيدتا معا
واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف
منهما الا الآخر ~~[illegible]~~ **كاسماء** اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اي
الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار **ومروان** او كان
في آخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا تحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي وعدو فان الحرف
الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة **قبله مدة** اي الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد
بها المدة الزائدة المتبادرة الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير **وهو**

اي والحال ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار ومسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب والتام لم يأخذ هذا القيد في قوله زيادتان
في حكم الواحدة لان نحو شيبان وقيل يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا
واما في الثاني فلانه لما حذف الآخر مع صحته واصالته حذفت الزائدة لئلا يرد المثلان ثم حملت على
الاسد وثبت على النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرايط الترخيم ان لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من
الاقسام الثلثة حذف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف
الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه
فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم و في يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة و في يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه
كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كانه
اسم مفرد معرفة برأسه فيضم و يا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم قلبت ياء

وكسرت ما قبلها كما في ادل و يا كرا لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الالف
بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي بعض العرب صيغة النداء
يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا
فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند
فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمي المندوب
مثل يا زيداه و يا عمرواه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا ممتازا عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى اي مثل حكم يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب والبناء
مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب ولا
يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى لمراد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف و
جاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت المطلوبة في الندبة فان خفت اللبس
الالتباس في اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة
كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة

غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين
اثنين و جاز لحق الهاء الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب غير المنادى
المتفجع عليه عند الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع
عليه فلا يقال وارجلاه اذ لم يشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ولم يعرف به ليعذر النادب
بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لانه
اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتتميم المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة
فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه
خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان
في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان
فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا
مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لانه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف
ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل من حرف النداء لفظة اللهم فانه

ولجمجمتي

لايجوز فيه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف
ولفظ اي ذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف عن اي هذا من غير ان يتصف
هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل
اي صبح يا ليل حذف حرف النداء من ليل مع انه اسم جنس شذوذا قالت امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد
مخنوق اي يا مخنوق فان شخصا وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من مخنوق
مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلص ايضا وقد يحذف
المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء
اي يا قوم اسجدوا بقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب
فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من
المواضع الاربعة التي وجب حذف الفعل فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب على شريطة
التفسير الشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء على شريطة هو تفسيره
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم

بعد فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون
الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا لم اضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه
اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بسبب العمل في ضميره او متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق
ضميره نحو زيدا ضربت غلامه وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا
عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم
هو اي احد الامرين من الفعل او شبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي
لنصب احد الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله
بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كاله
في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط عينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل
بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال
الفعل بالمتعلق ولا يتصور فيه الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة
ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامها الثلاثة وواحدة للمشتغل بالمتعلق والحسن في ترتيبها
ان يؤخر مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط عينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت

بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق
مع تقدير تسليط المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة المحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة
بفعل يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيدا ضربته ضربت المقدر فان
الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت
فانه مفسر بما رادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانته ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال
ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لانه لا قرينة للنصب الصحيحة فيها
متساويان لان وجود ما لصلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح النصب بقرينة اخرى يرجح الرفع بلا مانع
عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع
اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة مع غير الطلب على ذلك الاسم مع غير الطلب
اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والتحضيض والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف
على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية

الرابع

[illegible]

48

على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا

عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب

خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل **و** مثل اما مع غير الطلب **اذا** الواقع على الاسم المذكور **للمفاجاة** في كونه اي قوي وجود التوافق

مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا

وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها

بعدها فلا تناقض **ويختار النصب** في الاسم المذكور **بالعطف** اي بسبب عطف جملة هو فيها **على**

جملة فعلية متقدمة **للتناسب** اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما

فعليتين نحو خرجت وزيدا لقيته **وبعد حرف النفي** يعني ما ولا وان وليس ولم ولما ولن من هذه الجملة

اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا ولا

زيدا ضربته الا تاديبا **وبعد حرف الاستفهام** نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار

الرفع في اسم الاستفهام فمثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز والا

استقبح النحاة لاقتضائها لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل **وبعد اذا الشرطية**

الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقيه فاكرمه **وبعد حيث** الدالة على المجازاة في المكان

نحو حيث زيدا تجده فاكرمه **وفي ما قبل الامر والنهي** يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اخترنا هذه المواضع اي بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث

وما قبل

وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور **اذ هي** اي هذه المواضع **مواقع الفعل** اي مواضع وقوع

الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا والا فلا **و** كذلك يختار النصب في الاسم

المذكور **عند خوف لبس المفسر** اي التباس ما هو مفسر في هذه الحال بغيره حيث هو خبر في الرفع **بالصفة**

فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فلا

انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بين التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها

مثل قوله تعالى **انا كل شيء خلقناه بقدر** بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع

بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كونه

بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم بانه على كل شيء مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا

انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية

للعباد **ويستوي الامران** اي الرفع والنصب على المتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت **في مثل**

زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير

اي يستوي الامران فيما هو اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها

فعلية فيصح رفعه فيها بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما فمع الرفع يكون

اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية ومع النصب يكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت

لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى والابتداء

والاولى التصريح ابتداء القيد لان عدم الصحة انما هو بعد ملاحظة العنوان

السلام وحكم الحذف في الرفع فتعادل معارضة بوجه معوله عليه فان قلت

المبتدأ في الصغرى اقرب **ويجب النصب** اي نصب الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** والمراد به
ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها حكم ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار
النصب مع الطلب **و**كذا يجب نصبه بعد **حرف التحضيض** وهو هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب
بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا **مثل ان زيدا ضربته ضربك** مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض **وليس مثل ازيد ذهب به منه** اي من باب الاضمار على شريطة
التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي الرأي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه
النصب لوقوع الاسم المذكور بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب
لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر
ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب
او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه والاتحاد فيما
ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك **فالرفع** اي رفع زيد في المثال واجب بالابتداء وخبره جار بالمجرور
فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون مما يختار فيه النصب **وكذلك** اي مثل ازيد ذهب
به قوله تعالى **كل شيء فعلوه في الزبر** اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير
لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فيكون في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى

لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها
كتابة اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود
ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله وكل صغير وكبير مستطر لان كل شيء كائن
في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور
في محل الرفع على انه خبر للمبتدأ اي تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة او علم
انه قد سبق ان الاسم المذكور ان كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب
والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اجمعوا
فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يتمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى تمحلهم لاخراجه عنها فقال **ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد**
منهما الفاء فيه مرتبط **بمعنى الشرط عند المبرد** لكون الالف واللام في الزانية
والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط وهو اسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط خبر المبتدأ والفاء الداخلة
مرتبطة بالشرط لدلالته على سببية للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور
بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع **والآية جملتان** مستقلتان **عند سيبويه** اذ الزانية مبتدأ
محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا

وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يجعل جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة
فتعين الرفع **والامر** وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا فهي يكون داخلة
تحت الضابطة **فالمختار فيها النصب** واختيار النصب فيها لأجل لاتفاق القراء على الرفع فلابد
من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع **الرابع** من تلك المواضع التي وجب
حذف ناصب المفعول به فيها **التحذير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره **وهو**
في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة **معمول** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
مما بعده اي مما بعد ذلك المعمول **او ذكر المحذر منه مكررا** على صيغة المجهول عطف على حذر او ذكر
المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف
المظهر موضع المضمر تقدير الكلام قال [illegible] او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه
موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر **مثل اياك والاسد واياك وان
تحذف** هذان مثالان للاول من نوعي التحذير ومعناه ما بعد نفسك [illegible] من الاسد وكذا
من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقديرين
المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف عن نفسك تحذيرها منهما لا التحذير [illegible]
منها **والطريق الطريق** مثال الثاني من نوعيه اي اتق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول [illegible]

غير صحيح لانه لا يتق انت يقيك نفسك من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقدر بتقدير بعد اتق ونحوه فيقدر
مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد
نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد في
اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه
تابع للتحذير ومقتضى خارج عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد **وتقول** في قسمي النوع الاول **اياك من الاسد**
كما كنت تقول اياك والاسد **ومن ان تحذف** كما كنت تقول اياك وان تحذف **وتقول**
في المثال الاخير **اياك ان تحذف بتقدير من** اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر قياسي مع ان
وان **ولا تقول** في المثال الاول **اياك الاسد لامتناع تقدير من** وشذوذه مع غير ان وان
فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف حرف الجر قياسي مع ان
وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل**
اي حدث **مذكور** تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسمي الزمان والمكان كليهما فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما سواء ذكر
الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل
فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه

فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية لخرج

فيه ما فُعل فيه فعل مذكور من حيث انه فُعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس

من حيث انه فُعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة

الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله **من زمان او مكان** بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة

الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما

يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير

في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه

ولذلك قال **وشرط نصبه** اي شرط نصب المفعول فيه **تقدير في** اذ التلفظ بها يوجب الجر **وظروف**

الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا **تقبل ذلك** اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل

فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا

وافطرت اليوم **وظروف المكان ان كان** المكان **مبهما قبل ذلك** اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما

في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا **فلا** يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان

المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد **وفسر المبهم** من المكان **بالجهات الست** وهي امام وخلف

ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض

فيكون الاشتراك مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال **وحمل عليه** اي على المبهم من الظرف

المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حدود كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة عصام

بالجهات **عند ولدى وشبههما** نحو دون وسوى **لابهامهما** اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه

حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر **و**كذا حُمل على المبهم من المكان **لفظ**

مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام **و**كذا حُمل عليه

ما دخلت بعده وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام **على الاصح** اي على المذهب الاصح

وسكنت ونزلت عصام

فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة

استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم

بدون الدار وبعد تمام معناه بما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد فالظاهر انه

مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نُسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى كل مكان

شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في

الدار كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه لو قال

الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح له ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال

الى اماكنها التي وقعت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة

الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان

استعماله مع في شاذ **وينصب** اي المفعول فيه **بعامل مضمر** بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من

قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر **على شريطة التفسير** نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل في بحث

قوله اللهم الا ان يراد بذكره معه اه فيه ان تعريف المفعول له لتعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للتعليقية في تركيب ضربت زيدا تاديبا فافهم عصام

كلام في المفعول له **المفعول له هو ما فعل لاجله** اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل فانها فعل مطلقا او به او فيه او معه **فعل** اي حدث **مذكور** اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد المذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ارادة معه للتعليق فيه **مثل ضربته تاديبا** مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه **وقعدت عن الحرب جبنا** مثال لما فعل بسبب وجوده فعل مذكور وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف **خلافا** ظاهرا **للزجاج فانه** اي المفعول له **عنده** اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظه فهو مفعول مطلق عنده في المثالين المذكورين اي ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب **وشرط نصبه** اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فان السمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك ... وهذا كما قال في المفعول فيه

اي شرط نصبه بتقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم **تقدير اللام** لانها اذا ظهرت لزم الجر وتخصيص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من نحو من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله فبظلم من الذين هادوا وقوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها من اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ قال **وانما يجوز حذفها** ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها **اذا كان** المفعول له **فعلا** اي حدثا احترز به عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن **لفاعل الفعل المعلل به** اي المعلل فاعله وفاعل عاما احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي **ومقارنا له** اي للفعل المذكور **في الوجود** بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اي القعود بعض زمان المفعول له اي الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اي ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اي شهود الحرب واحترز بذلك عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو جئتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرايط لانه بهذه الشرايط يشابه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر بخلاف ما اذا اختل شرط منها **المفعول معه** اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور

فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام والمعتذر عن نصبه باجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل

الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة

النصب وفى بعض الحواشى ان هذا القول غريب جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فانه

مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى المصدر اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل

هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور

للموصول المذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق

بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى

الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين المذكورين

او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له فى ذلك الفعل فى زمان

واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يتحقق بالمذكور بعد الواو العاطفة

نحو جاءنى زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان

العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر

واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم

الفعل واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل

ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت

انا وزيدا بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب

مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل

معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز العطف اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عامل

المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين

النصب حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف

على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يعطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانه لا عن شان احدهما

ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع ما تصنع وعمروا او معنى ما لك

وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات

بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر

الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول

يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل

او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل منع

الخلو فلا يمنع الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول

الذى وقع الحال عنه لفظا لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام

وملفوظه او معنويا باعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى

مبحث الحال

بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد
بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيها الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به
وكذا المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب حال كونه شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة
ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم
اخيه او كان المضاف اليه فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء
باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره
المستكن في المقطوع فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تبيين على صيغة الماضي المعلوم من باب
التفعل او يبين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال
من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا الدخل ما وقع حالا عن المضاف
اليه **مثل ضربت زيدا قائما** مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم ومفعولية زيدا
انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة **وزيد
في الدار قائما** مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا
الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما **وهذا زيد قائما** مثال المعنوي

لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم
من لفظ هذا ولا شك انه ليس مما يقصد المتكلم الاخبار بها عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا في معنوية لا لفظية **وعاملها** اي عامل الحال اما **الفعل**
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل **او شبهه** وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا **او معناه** المستنبط من فحوى
الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة او التنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه
في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار قائما وكانه اسد صائلا **وشرطها** اي شرط الحال **ان تكون
نكرة** لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض **و**
ان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالبا** اي ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيانه ان مادة وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال
فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستوائهما نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر
حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد النفي
للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فتوزعا غالبا

قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة منبئة
عن تخلفه في بعض المواد فينافي الشرطية ويحتاج الى ان ينصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتداء وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة (وارسلها العراك) ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن الى الاستقاء لخوف والنغص بالصاد
المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصا اذا لم يتم مراده منه وكان المراد بالارسال البعث والتخلية
بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال
اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نغص بل نغص الدخال (ومررت به وحده ونحوه) مثل فعلته جهدك
(متاول) بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر
لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت
حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة
ومنفردا او مجتهدا فالصورة وان كانت معرفة لكنها في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة (فان كان صاحبها) اي صاحب الحال (نكرة) محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم
ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني زيد ورجل راكبين (وجب تقديمها) اي تقديم الحال على
النكرة

يذدها

العراك کرد آوردن بهم پیوستن در انبوهی کرد

الارسال فرستادن

الاتن جمع اتان کوره خر ماده

التخلیة واگذاشتن

صاحبها

صاحبها التخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى مبتداء وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل
قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب (ولا يتقدم) اي الحال
فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوي) قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي وان ما هو معناه
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا (بخلاف الظرف) اي بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز
قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف
لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف لا يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم
عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من
كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني (و) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لا يتقدم على ذي الحال المجرور)
اي الظاهر ... استثناء عن العامل المعنوي لان بيان المخالفة بقوله بخلاف الظرف عصام
سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو اعجبني
جرده عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
نحو ... عندهم ولهذا قال (على الاصح) ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة

للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام
الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة
ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة
للمصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف **وكل ما دل على هيئة**
اصح سواء كان الدال مشتقا او جامدا **صح ان يقع حالا** من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهو رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق **مثل** بسرا او رطبا في قولهم **هذا بسرا**
وهو ما بقي فيه حموضة **اطيب منه رطبا** وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما
على صفة البسرية والرطبية فلا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار طلعه بسرا
وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم
التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل
منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه
لم تلاحظ الا بعد اعتباره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوقع بسرا الى جنبه
والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه فان قلت اما الضمير المستكن في افعل
فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارتباط له بالمتعلق والاسم الصريح زيد احسن

قائما من قاعد او ذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا
ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية ولانه يصح حيث يقع
موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا **وتكون الحال جملة**
لدلالتها على الهيئة كالمفردات فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية **خبرية**
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه فيقع الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها
الجملة فاذا وقعت حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية و
الفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية متلبسة **بالواو والضمير** معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب
ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب **او**
بالواو وحدها لانها تدل على الربط من اول الامر فاكتفى بها مثل قولهم كنت نبيا وادم بين الماء والطين
وهذا الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نحو قوله
الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما **او بالضمير** وحده
على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد
من الواو على الصحيح **والمضارع المثبت** اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة **بالضمير**

وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع (وما سواها) اي سوى
الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي
(بالواو والضمير معا او باحدهما) وجميع ذلك من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها
كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو
(ولا بد في الماضي المثبت) لا المنفي (من) دخول لفظة (قد) المقربة زمان الماضي الى الحال لان
الماضي المثبت لما وقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا
لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمن العامل فلا بد من قد حتى
يقربه الى مقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت (ظاهرة)
في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه (او مقدرة) منوية نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما
حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعل جملة دعائية وانما
لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قطع فيشتمل زمان الفعل (ويجوز حذف العامل) اي عامل الحال (لقيام قرينة) حالية (كقولك للمسافر) اي الشارع في
السفر والمتهيئ له (راشدا مهديا) اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا الماضي
راشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال

حال اگر جمله اسمیه باشد باواو
ورابطه جمله فعلیه بتفصیل ...
... مضارع ... مثبت باشد ...
... باشد جاز الامران
... قدر ...
... کنند بتقدیر ...

تقدير جاؤكم قوما حصرت صدورهم

المتهيئ

قوله

قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين (ويجب) حذف العامل
(في) بعض الاحوال (المؤكدة) وهي الحال المؤكدة مطلقا وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة (مثل زيد ابوك عطوفا) فان العطوفية لا تنتقل عن الاب
في غالب الامر (اي احقه) بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وعرفته على يقين او من احققت
الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحقق ابوته كذا واثبتها اذ كان عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقدير
عندي ان يقدر تجلي عطوفا (وشرطها) اي شرط وجوب حذف عاملها (ان تكون مقررة) اي مؤكدة (لمضمون
جملة) احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذف (اسمية)
احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط
انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هاهنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا عمل
لهما فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو انا زيد قائما بالقسط (التمييز ما)
اي الاسم الذي (يرفع الابهام) واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس برفع الابهام
عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين (المستقر) اي الثابت الراسخ في الفهم الموضوع له من حيث انه موضوع
له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز
به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناش
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا

يعني ...
... ...

اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في
واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له من حيث انه موضوع له لكنه يتبع
الاحتراز وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص
لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي **عن ذات** لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الموضوع له في وضع الرطل
مثلا النصف من فلا شك ان الموضوع له معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر
منه كالمن ومنين فلا ابهام فيه الا من حيث ذاته انه من جنس فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا
اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا
اريد رفع ابهامه الذاتي قيل زيتا وزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما
ترفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة** صفتان لذات اشارة الى تعميم التمييز في المذكورة
نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد وهو نفسا فانه
يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه **فالاول** اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن
ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** ونعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف **مقدار** صفة لمفرد وهو

ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين **غالبا** اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق
في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد **نحو**
عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد **واما في** ضمن **غيره** اي غير
العدد كالوزن **نحو رطل زيتا** فان الرطل نصف المن **ونحو منوان سمنا** وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذرع
نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو **على التمرة مثلها زبدا** والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات
لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا والمراد بها المعدود والموزون
والمزروع والمقيس بغيرها وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم
بالمفرد وهو التنوين كما في قوله رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة
مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه
التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك
الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر
الاسم كما ان الفاعل يعقب الفعل الا ترى ان لام التعريف لما كان في اول الاسم وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا **فيفرد** اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى

او مجموعا ان كان التمييز جنسا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا يثنى
ولا يجمع كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع
اي ما فوق النوع الواحد فيحتمل المثنى والمجموع ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى
او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز
ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اي غير الجنس نحو عندي رطل ثوبين او اثوابا ثم ان كان المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية او المعزان وجد التمييز منصوبا بتنوين المفرد او بنون التثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز
جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو دفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا
اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بحذف
نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه يجوز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشروك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في
بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من
رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا طردا للباب ليكون الباب اقرب الى الاطراد ومن غير مقدار

عطف

عطف على من مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ليس بعدد ولا وزن
ولا ذرع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزا
والخفض اي خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لان الاصل في المبهمات المقادير وهذا ليس منها والثاني اي القسم الثاني من التمييز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكنه لما
كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها
تنبيها على انه مقابل لما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول اتماما لمجرد النسبة للغير في جملة اي النسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اي شابهها اعطي على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتمييز فيه عن
النسبة فيها وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث
لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد ابا وزيد طيب
نفسا وابا نحو قوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين ما انتصب عنه
ونافي بالمنتصب عنه والاربعة غير النفس هو لمتعلق المنتصب عنه والاب يعني اضافي يحتمل لهما والابوة وصف اضافي

والعلم عرض غير اضافي وكل منهما متعلق بما انتصب عنه **او في اضافة** عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها
مثل يعجبني طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التمييزات لا لانه لا خفاء به **ابا وابوة ودارا وعلما** اورد
هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله **ولله دره فارسا** اشارة الى ان التمييز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كضمير ربه رجلا
ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما
والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا
والفارس اسم فاعل من الفروسية بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن التوسم
ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه **اسما** لا صفة **يصح جعله لما انتصب عنه** ولا
يجعل الاطلاق عليه والتعبير به عنه **جاز ان يكون** ذلك التمييز تارة **له** اي لما انتصب عنه بان يكون تمييزا
يرفع الابهام عنه **و** تارة **لمتعلقه** بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال
مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه **والا** اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست نفس المنتصب عنه ولا يصح جعلها
له بالتعبير عنه فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي الشيء المنسوب الى زيد **فيطابق** التمييز **فيهما** اي فيما جاز
الا المنتصب عنه

ان يكون

ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه **ما قصد** من وحدة
التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء
او المخالفة له مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب
زيد اباء اذا اردت اباه واجداده او لا فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد
تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة المفرد لا تصلح ان يطلق على المثنى والمجموع **الا**
اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما
والزيدان علما والزيدون علما **الا ان يقصد** بالتمييز الذي هو الجنس **الانواع** من حيث امتيازاتها
النوعية فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب
من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى **وان كان** التمييز
صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او ما في تاويلها نحو كفى زيد رجلا فان معناه [illegible] في الرجولية **كانت**
الصفة صفة **له** اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا **وطبقه** الواو بمعنى مع والطبق
مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقة اياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل
والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره **واحتملت** اي الصفة المذكورة **الحال** ايضا
لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة
من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من زائدة في التمييز لا في الحال وايضا
لا حال الفروسية او قيد بمدح حال الفروسية
المقصود مدحه بالفروسية بعينها من الصفات **ولا يتقدم التمييز على عامله** اذا كان اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة
ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله **والاصح** اي ارجح المذاهب **ان لا يتقدم التمييز على**
ما هو عامل فيه من **الفعل** الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل ولهذا بحث وهو
ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان
المتكلم قصد اسناد الامتلاء الى شيء من متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره فوقع الابهام فيه
لاجرم ميزه بجودها فهو في معنى امتلاء ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذكر بعينه مثل قولك ربح زيد
تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام من شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة
لا زيد وان كان اسناد الربح الى حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي
ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول

فلا يطرد

فلا يطرد تلك القاعدة **خلافا للمازني والمبرد** فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل متمسكا بما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان
نفسا بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كان ضمير الشأن وعلى تقدير عود
ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا من نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كان للحبيب ونفسا تمييز من نسبة كان اليه اي وما كان الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كانت
نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح

هذا بحث استثناء

النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيم قسمه الى قسمين او في
كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال **متصل ومنقطع**
فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع **عن متعدد**
جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزائه مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذكر المتعدد **لفظا**
اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا **او تقديرا** اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد **بالا**
غير الصفة **واخواتها** واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع**
هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها **غير مخرج** عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل

فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها
سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا
في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هنا الى قيد آخر
وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله
علة لقوله ولا حاجة هنا الى القيد الآخر
او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اى المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اى المستثنى منصوب ايضا

وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما جاءني في الدار احد الا حمارا في الاكثر اى في اكثر اللغات وهي
لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع
منصوب مطلقا عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهو
ما جاءني القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اذ من رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اى المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان
بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف من
ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما
في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ومحلها في
محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اى النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم نعلم
خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اى المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان

بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيداً وما عدا عمرواً
التقدير خلوّ زيد وعدوّ عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلوّ مجيئهم من
زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرواً او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا
خاولياً بعضهم او مجيئهم من زيد او مجاوزاً بعضهم او مجيئهم عمرواً وعن الاخفش انه اجاز الجر
بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم ينقل في الاكثر و
كذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيداً وبعد لا يكون نحو يجيئني اهلك لا يكون بشراً وانما
يكون النصب بعدهما لانهما الافعال الناقصة الناصبة للخبر ولزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير
تمامه
راجع الى اسم الفاعل من الفعل او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية
المذكورة الغير
واعلم انه لا يستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا
وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما
بعد الا حال عن الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخراً عن الا احترازاً عما اذا كان بعد
ساير ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازاً عما اذا وقع في كلام
موجب فانه وجب بالكلام والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازاً عما اذا وقع لم يذكر المستثنى منه فانه
يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام
غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لانهما حكمهما قد علم فيما سبق فان قلت

بدل نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلاً بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت
باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيداً بالنصب على الاستثناء وما رايت احداً الا زيداً بالنصب اما بطريق البدلية
وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة بواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب
المستثنى على حسب العوامل اي على ما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور
ويخص ذكر المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العوامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك
المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضربه كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو كل
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين
يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا او وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم
المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما ضربني
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص
اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في مثل ضربني الا زيد بان تخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة

تخصيصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحد منهما جائزة مع القرينة
وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم
وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك كثير
ويقل فيه اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يتحقق كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه
مقطوع دخوله في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض
معين كما اذا قيل من ضربك من القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا يستقيم
في المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم الاستقامة **ومن ثم**
اي من اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى **لم يجز ما زال زيد الا عالما** اذ معنى
ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
شارح آخر يمكن ان لا يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم او يحمل
ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قال لا يمكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين
يخرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد الايجابية
عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما في مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب في معارك
او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك **واذا تعذر البدل على اللفظ** اي لفظ

المستثنى

المستثنى منه **ابدل على الموضع** اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار على قدر الامكان
مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه **و**
مثل **لا احد فيها الا عمرو** فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على لفظه **و**مثل **ما زيد شيئا**
الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به
ليس في اكثر النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا وجعل المستثنى
بالا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى **لان**
من الاستغراقية **لا تزاد** اتفاقا **بعد الاثبات** اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لتاكيد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا من زيد لكان في قوة قولنا جاءني
من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل
بالعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيئا لو حمل
المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه **وما ولا لا يقدران** لا حقيقة اذ لم
يكن البدل الا بتقدير العامل او حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته الى البدل فانه في قوة التقدير
حال كونهما **عاملين** في المستثنى المحمول على البدل **بعده** اي بعد الاثبات يعني بعد ان صار الكلام مثبتا

لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين
الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل نحو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع
على الخبرية انه محمول على شيئا وهو الرفع على الخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب محله
وهو نصب بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحد على محله البعيد لا القريب قلت لان
محل القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف
ليس زيد شيئا الا شيئا فانه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا
اثر فيها لنقض معنى النفي فعملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر
وهو الفعلية ومن ثم اي من اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما
باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما
لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى بكسر السين
او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف
جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعلها مستتر ومعناها مجاوزة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي براه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيكان كذا لما اعربه
بالمستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام
من

معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت بمعنى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك
كل منهما في مغايرة ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا تحمل الا عليها في
الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا
لا مقدرا كما يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها كان مذكورا يكون متعددا لتوافق حالها صفة
حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة جاءني رجل
الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل
فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم انه دخل قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا
على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما
الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منهم معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون
وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو جاءني رجل الا زيدا وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل
الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا
لا يحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني رجل الا زيد

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله وللالهة
فيهما عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع
منكر غير محصور اي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي
الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنهم الله لفسدتا
وهذا لا يدل بالاطلاق على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنهم الله وهذا لا يثبت الوحدانية تعالى لجواز ان يكون فيهما
الهة غير مستثنى عنهم الله بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن
فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على الصفة بمعنى غير في غيره
اي في غير جمع منكر غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال
يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة مع صحة الاستثناء وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بقوله
وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء والا وجب ان يقال
الا الفرقدين بالنصب وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذ وذلك من وجهين احدهما وصف كل دون
المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة
والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرف اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت
جاء القوم سواك او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فانهما عنده لازم

الظرفية

الفرقدان اي دو ستاره اند در اسمان نزد...

الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقوله
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية نصبه استكبار الرفع
فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استكبار الرفع فيما غلب استعماله على الظرفية
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الافعال ان شاء الله تعالى هو المسند
بعد دخولها اي دخول كان او واحد من اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع
بين اجزاء الخبر المتقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب
ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المسند وليس
من افراد المسند ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وورودها عليه
الاشارة اليه في خبر ان واخواتها نحو كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدا
في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما مضى في بحث المبتدا والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة
حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذكر لاذا كان
الاعراب فيهما او احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فانه لا اعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان

وهو كان لا غير اخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في
مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول
ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا
فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا
اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وتفاوت هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته و
يجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا وانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا منها وادغمت النون في الميم وبقي
الجزء على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت
منطلقا انطلقت فيعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول
لانه اشهر اسم ان واخواتها دستورها في قسم الحروف انشاء الله تع هو المسند اليه بعد دخولها اي
دخول ان او احد اخواتها مثل ان زيدا قائم وبما عرفت من التحديد والدخول فيما بقي انه فرع انتقاض
هذا التعريف بمثل ابوه في مثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي التي
لنفي الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله ملحقا من المنصوبات

لا حقيقة

لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه
من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن اكثره منه فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل
تجوزا او لا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح
واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام
رجل ابوه قائم كما عرفت وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله
يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا التي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او شبها به اي بالمضاف في تعلقه
في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور
بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها
مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف ووقع في كثير من النسخ
[illegible] كل غلام رجل [illegible] خبرا الظرف [illegible]
المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة
بل ان كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او شبها به اي يليها نكرة غير مضاف
ولا مشبه به لم يترتب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا فحكمه
غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو
لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك وتقييد بالمفرد ما ليس بمضاف

ولا المضارع لا يفيد نفي المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار

لانه جواب لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به

ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له

لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب **وان كان**

اي المسند اليه بعد دخولها **معرفة** بانتفاء شرط النكارة **او مفصولا بينه** اي بين ذلك المسند اليه

لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا او مشبها به او لا

دون تحقق صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا

في الدار غلام رجل ولا امراة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو **وجب** في جميع

هذه الصور الست **الرفع** على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما

في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل **والتكرير** اي وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه

اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاته من معنى نفي الاحاد وفي النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له

من مثل قول السائل افي الدار رجل ام امراة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا **ونحو قضية** اي نحو

قضية ولا ابا حسن لها اي لهذه القضية هذا جواب عن دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع

والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضي الله عنه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب بغير تكرار

فاجاب بانه **متاول** بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل ابي حسن لها فانه مثل لمتوغل في الابهام لا يتعرف

بالاضافة

بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل لاشتهاره رضي الله عنه بهذه الصفة فكانه

قال لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد حسن بحذف اللام لان الظاهر انه تنوين للتنكير و

في مثل لا حول ولا قوة الا بالله اي فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة

بلا فصل يجوز **خمسة اوجه** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها

الاول فتحهما اي لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا في كل واحد منهما لنفي الجنس ولا قوة

عطفا على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف اي لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة

الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية **والثاني فتح الاول ونصب الثاني** اي لا حول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي

والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لهما

خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة **والثالث فتح الاول ورفع الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا

بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا زائدة والثاني معطوف

على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر

لكل منهما خبر **والرابع رفعهما** بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول من قال احول وقوة

فجاء بالرفع فيها مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا **والخامس رفع الاول** على ان لا بمعنى ليس

على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل **وفتح الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس

[Margin note: اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى]

وضُعّفَ وجهُ ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونه مبنيا على

لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل هنا ولا دخل فيها التوافق للاسمين بعد لا في الاعراب

فعلى التوجيه الاول يتعين لعطف جملة على جملة الاحول الا باشه ولا قوة الا باشه ولا ... له

قوله الا باشه منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او جملة

على جملة كما لا يخفى **واذا دخلت الهمزة** على لا التي لنفي الجنس **لم يتغير العمل** اي عمل لا من التركيب والاعراب

او الرفع والبناء لان العامل لا يتغير بدخول كلمة الاستفهام **ومعناها** اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي

لنفي الجنس اما **الاستفهام** حقيقة نحو الا رجل في الدار مستفهما **او العرض** نحو الا نزول عندنا وقد ذكر

سيبويه ان حال الا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الخوارزمي والمصنف وردّه

الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل الا ولو وحروف

التحضيض فيجب نصب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه **واما التمني** الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماؤه وكما

في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فذهب الخليل ان ليست الا الداخلة عليها حرف الاستهام وكثر التمني

للتحضيض .... قال الا ترونني رجلا من مالي برة ... رجلا وذكر نصب نونه ...

لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني كما قال الكسائي الا رجل ولكن نونه لضرورة الشعر

اسم لا **المبني** لا مبني اسم لا المعرب احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريفا **الاول** اي الرفع صفة النعت

الذي لا فصل فيه وحدها احترازا عن مثل لا غلام رجل ظريف كريم في الدار **مفردا** حال من النعت غير مبني والعطف

احترازا ...

... وحده ... غير ... سيبويه ... الا ... الله ... الا ...

مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه **يليه** حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن النعت المفصول نحو لا غلام فيها

ظريف وبهذا القيد يخرج عن الاول **مبني على الفتح** على النعوت كما لا اتحاد بينهما والاتصال وتوحد

النعت السابق النعت حقيقة والبنية توحد ونعت المبني اشارة الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية

فان المذكور سابقا فظاهره انه اذا كرر المبني ومبنيا على الفتح ثم جرى بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا

اي مبنيا على الفتح بالاصالة

انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فانه بارد في هذا المثال نعت التابع لا للمتبوع كما هو ظاهر ولا يصلح

المتبوع فليس على المبني لتوسط التابع بينهما **ومعرب** لان الاصلية التوابع تبعيتها المتبوع ما نحو لا

دون البناء **رفعا** حملا على محل البعيد **ونصبا** حملا على اللفظ او على محل القريب **نحو لا رجل ظريف** بالفتح

على حمل ... الكلام في الرفع

وظريف بالرفع **وظريفا** بالنصب **والا** وان لم يكن النعت كذلك **فالاعراب** اي فحكمه الاعراب

رفعا حملا على المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلة ما بيانه والتقييد **والعطف**

حكم المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فاذا كان المعطوف معرفة وجب الرفع نحو لا غلام لك ولا

وان كان التكرار في المعطوف فحكمه ما مر في قوله لا حول ولا قوة فما يستحق ان يحمل **على اللفظ** اي لفظ اسم لا المبني وحمل

نصبا **او** ان يحمل **على المحل** فيجب رفعه **جائز** ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بينهما بالعاطف

في حكم النعت المفصول الموكد اذا المعطوف على المنفي قد فيه كثيرا نحو لا حول ولا قوة **مثل لا**

اب له وابن فقال ابن ثم ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا و

سائر التوابع لا نص عنهم فيها لكنه ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كما ذكره الاندلسي **ومثل لا اب لك** ...

اي كل تركيب يكون فيه اسم لا التي لنفي الجنس مع اللام الاضافة وادي طرف ذلك الاسم احكام الاضافة من
اثبات الالف في نحو لا اب وحذف النون في نحو لا غلامين **جائز** بحذف الاصلية في هذين التركيبين اي في لا ابا
له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء حذفها في لا ابا
له ولا غلامي له بزيادة الالف في نحو لا اب واسقاط النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة **تشبيها له**
اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه لم يكن مضافا **بالمضاف** واجرا احكام المضاف عليه من اثبات الالف
وحذف النون فيكون معربا وذكر التشبيه انما هو **لمشاركته** اي مشاركة اسم لا في هذين لا بالمضاف لمشاركتهم
بينه وبين ما يضاف اليه **له** اي المضاف **في اصل معناه** اي معنى المضاف فهو حينئذ مضاف من جهة الاضافة
وهو الاختصاص او المعونة مثل لا اباه ولا غلاميه جاز تشبيها [illegible] في هذين التركيبين حيث لا اضافة
فيه بالمضاف اي تركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اي مشاركة هذين التركيبين [illegible] المشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان الاختصاص يتفاوت فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره **ومن ثمة** اي ومن اجل ان جواز هذين التركيبين انما هو تشبيه
بالمضاف في مجرد اصل الاختصاص **لم يجز تركيب لا ابا فيها** اي في الدار لعدم الاختصاص الذي
المفهوم من اضافة الاب الى الشخص انما هو بالابوة وهو الاختصاص [illegible] الاب بالنسبة الى الدار ظاهر
الاضافة الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب مضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معنى
وليس اي شيء من هذين التركيبين **بمضاف حقيقة لفساد المعنى** المراد المفاد [illegible] الاضافة [illegible]

ثبوت

ثبوت جنس الاب او الغلامين مرجع الضمير المجرور باللام استقلالا من غير احتياج الى تقدير غيره وبه الحجة
بنفسه على تقدير الاضافة [illegible] الاولى فلا [illegible] معنى هذا التركيب على تقدير اضافة لا اباه ولا
غلاميه وهو الحكم لا بتقدير خبر لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت
جنس الاب الغلامين لا نفي الوجود من ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين **خلافا لسيبويه** والخليل
وجمهور النحاة وانما نصر سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم [illegible] الخلاف [illegible]
فذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة الى ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام
بين المضاف والمضاف اليه تأكيد اللام المقدرة [illegible] **وحذفه كثير** اي حذف
كثير **في مثل لا عليك** اي لا بأس عليك ولا يحذف [illegible] ومن ثم
فجعلوا الكاف [illegible] جاز ان يكون [illegible] اسما والخبر محذوف [illegible] وجاز ان يكون [illegible]
مثل [illegible] فالاسم محذوف [illegible] **خبر او لا المشبهتين بليس** اي
والدخول على الجملة الاسمية **هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما ولا **وهي** [illegible]
لما ولا الاسمية اسما لها **في لغة اهل حجاز** [illegible]
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
لا [illegible] لا يجعلون الخبر خبرا لهما [illegible] اسمها [illegible] مبتدأ وخبر [illegible]
قبل [illegible] ما ولا [illegible] **ما زيد**

إنّ مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصّت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالّا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمله بالشبه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض لم
بالّا بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرها بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن بعد نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي الحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الّا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي الاسم اشتمل لتخرج الحروف لاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه
اي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل بحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف والمضاف اليه وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور فيما بينهم وذهب في ذلك مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
سائر

مضاف اليه
علامت

في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا مثل مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل تمام ما هو تام فيه فلما اراد وان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف والتخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث يسوقونه ملتبسين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها الا انه الملتقى ولا في شرحه ولم ينقل عنه شيء فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الا معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاء زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم ان اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال له حسن من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية ثم

لا يفيد الا تخفيفا قلنا لما كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليت فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي
منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ
فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن
صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز
به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
اي في المضاف اليه على جنس المضاف وظرفه ان لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام
لزيد واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف
والحاصل ان المضاف اليه اما مباين المضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى
اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص
مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا ففي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

والاضافة

واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما في فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام
ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيها وبهذا الاصل يندفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالهم الا انهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع
فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين
والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام
واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد
مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف
المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة المضافة
على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذكر غير لازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس يجري هذا الحكم

[illegible]

في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام
الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بقرينة نحو مررت عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان
المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل جاء مثلك كان معرفة
اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء
فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان
ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند
الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف عند الاضافة
وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حيث لا تفيد
تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
والزعم بلا كلام في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قيل لا نسلم ان في هذه الاعلام
تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر

وهو التعريف

وهو التعريف الحاصل بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معهوديتها
باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون
من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة
الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع
واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها
ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احتراز
عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم البلد مثل ضارب زيد من قبيل
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا والا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لان المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة
مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف النون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربوا
زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم
غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط والمضاف اليه

اليه فقط واما في المذموم

معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف الضمير التنوين وفي المضاف
اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة **ومن ثمه** اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف
وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص **جاز** تركيب **مررت برجل حسن الوجه** باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب **وامتنع** تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة
ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول
وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد
تخفيفا **جاز** تركيب **الضاربا زيد والضاربو زيد** لحصول التخفيف بحذف النون **وامتنع**
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه آخره لكثرة لواحقه **خلافا للفراء** فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بجواز اللام المتقدمة

حسان من الاضافة مجرد ايهام مخالف للظاهر ولما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان
قوله وعبدها فان وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب
الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث انه وقع في بعض البلغاء لا يمتنع هذا اجاب المص عنه بقوله **وضعف الواهب**
المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما وقع من امثال
مثل الضارب زيد لعدم القاعدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال
المراد انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر لانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه
او لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب
ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجي خلفها اطفالها الهجان ممدوح الواهب المائة الهجان البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد
صفة للمائة او بدل عنها او النوق جمع الناقة او من قبيل الثغاء الاتواب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها
اي راعيها تشبيها بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة بالاضافة لادنى ملابسة عوذا بالذال
المعجمة جمع عائذ هي حديثات النتاج حال من المائة تزجى بالزاء المعجمة والجيم على صيغة بناء المعلوم المذكر
اي تسوق وفاعلها ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
مرفوع على مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة
ولما انه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله **وانما جاز الضارب الرجل**

يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار**
في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وبهذا الاشتراك معقود
بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق **والضاربك** يعني انما جاز الضاربك
مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت **و كذا شبهه** وهو الضاربي والضاربه وغيرهما **فيمن قال**
اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه **انه** اي الضارب في الضاربك **مضاف** دون من قال انه غير
مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل **حملا** اي المحمولية **على ضاربك** فانه فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم
اذا وضعوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعول لانها كانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم
لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب
زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة
انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا ثم وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف
ويبقى ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يقال يضاف ويبقى ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت

لاتصال

لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك بالفصل
بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم
حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف
تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاجوبة
عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد من جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين ويمكن ان يجعل
كل واحد منها اشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد من اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه
بتوسط العطف مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه ومع يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وان
كل واحد من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهرة ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما **ولا يضاف**
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المقصود بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من مبنى التركيب الوصفي والاضافي
معنى لا يقوم احدهما مقام الآخر **و** لهذا المعنى بعينه **لا يضاف صفة الى موصوفها** فلا يقال مسجد الجامع
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة

مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه
التراكيب أضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة
والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب **متاول** فمسجد الجامع
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون
المسجد مضافا اليه والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة المضاف وعلى هذا
القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى و بقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا
توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب جزء
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى **و** يرد على القاعدة
الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها **مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** فان اصلهما قطيفة
جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف وأضيفت اليه واجيب عنه بانه **متاول** بانهم جردوا قطيفة
من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد والتخصيص لكونه صالحا لان يكون قطيفة
وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما

الى فضة فليس اضافة اليهما من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف الى مايخصصه وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب **ولا يضاف اسم مماثل** اى مشابه **للمضاف اليه في العموم والخصوص** الى ذلك المضاف
اليه سواء كانا مترادفين **كليث واسد** في الاعيان **وحبس ومنع** في المعاني والاحداث او غير مترادفين
بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث
اسد لا يفيد الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث
اليه لغوا لا فائدة فيه **بخلاف** اضافة العام الى الخاص في مثل **كل الدراهم وعين الشيء فانه** المضاف
فيهما **يختص** اى يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص وافادة التعيين من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة اما اذا كان للجنس ففيها خفاء فيرد على
قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص **قولهم سعيد كرز** فان سعيدا وكرزا اسمان
لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب عنه بانه **متاول** بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يتاولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا **واذا اضيف الاسم الصحيح** وهو في عرف
النحاة ما ليس في آخره حرف علة **او الملحق به** وهو ما في آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان ملحقا
بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة
بعد السكون شبيها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا

بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح فنظيره دلوي في الملحق به

والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف

واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون

انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة

الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف

حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية

كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت

في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون

للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء

والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها

لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها بعينها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كان

قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما تقدم في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ تحقيقا للخفة

وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث المذكورة للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك

واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي تقدم البحث عنها مضافة لغير ياء المتكلم فاخي وابي

اي فحال الاخ والاب منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم نحو اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعلهما نسيا منسيا

واجاز المبرد فيهما أخيّ وأبيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في

الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى

واجيب عنه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابيّ

جمع اب تصحيحا ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الياء الاولى في الثانية فصار

ابيّ وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا بالابينا اي اسمعن وعلمن

اصواتنا بكين وقلن لنا اباءنا فداؤكم وتقول حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما

فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل فيهما عن المبرد في المشهور ما يخالف مذهب سيبويه والجمهور وان نقل عنه بعضهم

ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقول فم في حال اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر

اي رد عين الفعل اي اصله فوه

اي في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ببقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت

هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء

افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك

ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا

حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما

وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاء حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة

بل يجيء هذه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في حال الافراد والاضافة فيقال هذا

هن

قوله قد ذا لحك ذو المجاز ولا اري قد القفر اي اسم موضع

اي امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر

نحو رأيت هنا ومررت بهنا وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك **وذو لا يضاف الى المضمر** لانه وضع
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر
انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس كان اشمل وكان تخصيص المضمر بالذكر لانه كان
لبعض من الاسماء حكم خاص عند اضافته الى يا المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص بالنسبة
اضافته اليه **ولا يقطع** اي ذو **عن الاضافة** لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع وهو جمع تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج نحو ان ان
وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اي متأخر متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية
من غير تخلل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس **باعراب سابقه** اي بجنس اعراب سابقه بحيث
يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه نائبا كلاهما **من جهة واحدة** شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم
لو لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة
واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا — الا زيد هو
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الحال الا خبر المبتدا او ثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء
لان العامل في المبتدا والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث

انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة
واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة
واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا
ليست في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس بالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع
والحد هو كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل
افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع
بكونه جمعا ومنعا كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه**
اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من
المواد احتراز عن ساير التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك جاءني القوم
اعجبني زيد وعلمه ولا التأكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع
في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عنها هذه المواد كما يقال او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت غالبا **تخصيص** في النكرات نحو رجل عالم

او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو
بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن
هذا من غالب الحكم رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا وغيره في صحة وقوعه
نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي الغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع
عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ذات ما منسوبة الى قبيلة
تميم وذو مال يدل على ذات ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول
معنى لذات ما وحده لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فان اي رجل يدل
دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية فيصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا يصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي زيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد
فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة

يجوز ان يقع نعتا وفي بعضها لا يدل
على ذلك وجه حه

بالجملة

بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة
الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه
اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني
رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح صفة له مثل جاءني
رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل ومعنى
وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف بمعنى صفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه
اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث
كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة
تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر
والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا
افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا منفصلا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد

غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت
بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر
داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم وتقوم في الدار جاريته فان قلت لم اخرت حتى النظر وجدت
الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد
المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم
قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول
يتبعه في الامور وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفي فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية بخلاف ~~الوصف الثاني~~ في خمسة الاول دون الخمسة البواقي
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطا لعدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة الى ما بعده
بعد ما تبين حاله عند عدم التبعية **ومن ثم** اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل **حسن قام
رجل قاعد غلمانه** كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن
تقعد غلمانه **وضعف** قام رجل **قاعدون غلمانه** لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامة المثنى والمجموع
في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف **ويجوز** من غير حسن ولا ضعف **قعود غلمانه** وان كان قعود جمعا

ايضا

ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي يجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الكلمية الى الحرفية
او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ **والمضمر لا يوصف** لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف
المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه
يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي
وقال لم يذكر المصنف انه لا يوصف به لانه يتبين ذلك بقوله **والموصوف اخص او مساو** اي الموصوف
الموصوف اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني ارفع منها لان المقصود الاصلي فيجب ان يكون
اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها وهو المنقول
عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فبينهما مساواة **ومن ثم** اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو **لم يوصف ذو اللام الا بمثله**
اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل
او الرجل الذي كان عندك امس **او بالمضاف الى مثله** اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على
الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير الاخص

فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وأما التزام وصف باب هذا أي باب اسم الإشارة بذي
اللام مثل مررت بهذا الرجل مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما لأن
الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فإذا أريد رفعه لا يتصور بغير للإبهام ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف إليه لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام المتعين
في نفسه وحمل الموصول عليه لأنه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم أي الكريم ومن ثم أي ومن أجل أن
التزام وصف هذا بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الأبيض لأنه لا يتبين به جنس المبهم
لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان
بل رجل العطف بحرف المعطوف بالحرف تابع مقصود أي قصد نسبة إلى شيء أو نسبة شيء إليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه أي كما يكون هو مقصودا بتلك
النسبة يكون متبوعه أيضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لأنه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء المقصود
إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى زيد الذي هو متبوعه أيضا مقصودة
فقوله مقصود بالنسبة احتراز عما غير البدل من التوابع لأنها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه
احتراز عن البدل لأنه المقصود دون متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه المعطوف ببل ولا ولكن وأم وإما
وأو لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما وأجيب بأن المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة إلا لا يكون

كالفرع

كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان
بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا أردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
أي بين ذلك التابع وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف
إن شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف
العشرة لأن الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الأولى خالية
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان أحدهما كونها صفة لزيد تابعة له تبعية المعطوف
عليه وإن لم يكن معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى
أنها تابع لأنها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لأن يتوسط حرف العطف بين
شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري دخول الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وكلام
في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما أهلكنا من قرية إلا ولها منذرون
صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص أنه قال في أماليه كلمة
أن العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العشرة وليس بعطف على التحقيق
وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وإنما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير

فلو عطف العطف كذلك لدخل في بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحرف
يتوسط بينهما عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فمن جعلها غير عاطفة
في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه **واذا عطف على الضمير**
المرفوع لا المنصوب والمجرور **المتصل** بارزا كان او مستترا لا المنفصل **اكد بمنفصل** اولا ثم عطف عليه
وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كانه عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل
به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت
وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما
الى التاكيد بمنفصل **مثل ضربت انا وزيد** وزيد ضرب هو وغلامه **الا ان يقع فصل** بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** اي ترك التاكيد لانه بتطاول الكلام بوجود الفصل يحسن الاختصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف **نحو ضربت اليوم وزيد** او بعده كقوله تعالى ما
اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه
فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان

هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد وفصل
لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح **واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض** حرفا كان
او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس
للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له مخالفة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل لا الاتصال
فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول
والثاني كالعدم بدليل قولهم بيني وبينهم اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف
الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار
فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقديم
التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه في نحو عجبت بك جمالك من غير
اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد
عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين

لمتبوعيهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعيهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعيهما
الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف اليه ويتخلل بينهما العاطف
فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل
المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام
الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه** فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف
والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط
ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف
فان ما يقتضي تجرده عن اللام
على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو منتف في المعطوف ولما
نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او بحمله على
نكارة الضمير كرب رجل على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال
عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره كان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد
وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة
وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف **ومن ثم**
حل

اي من اجل

اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع **لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما**
ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض كان معطوفا على قائم فيكون جزءا
عن زيد وهو ممتنع لخلوه من الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما فيتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة لا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه
القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير عائد الى الموصول ويغضب
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب**
لانها اي الفاء في هذا التركيب **فاء السببية** اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين جملة
واحدة فيكتفي بالرابط في الاولى او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف** اي واذا وقع العطف
بناء **على** وجود **عاملين** بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب
الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولين لهما
واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي عاملين لان على معمولي عامل واحد فانه
جاز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا او على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه **مختلفين** اي غير متحدين
بان يكون ما في الثاني غير ما في الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب

[illegible]

مع انه ليس من العدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا
وان كان بحسب الظاهر مجرورا جائزا لكنه **لم يجز** عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم
مقام عاملين مختلفين **خلافا للفراء** فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا
يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يجيزها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور **الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو** وان في
الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب فيجيزونه في كلامهم ويقتصر
الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع **خلافا لسيبويه** فانه
لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الاخرة

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان زيد بالقتل الضرب الشديد فيجب ايضا تكرير اللفظ

حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته
الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد او ضرب
هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه **او في الشمول** اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع
في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا لانه نسب المنسوب
اليه بلا شمول لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يراد النسبة الى
بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل او جميع او اخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها ثم هذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلانه وضعها للدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو
لتوضيح المتبوع فهو يقرر امر متبوعه وتحقيقه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه
وهو اي التاكيد **لفظي** اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ **ومعنوي** اي منسوب الى المعنى
لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظي** منه **تكرير اللفظ الاول** اي تكرير اللفظ الاول واعادته حقيقة
نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان في ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجري** اي التكرير مطلقا
لا التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي **في الالفاظ كلها** اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات

تقصيدية بدل
تقوية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاكملية
ويكون المقصم من هذا التعميم عدم اختصاص الفاظه محصورة كالتاكيد المعنوي والتاكيد المعنوي مختص
بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع
وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد المهملة
مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعنا هو التاكيد بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان
اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة
انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث ومن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع
المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني اي ما سوى النفس والعين اولين تغليبا العاقل
كالعمرين سوى الثلث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد الثلث المذكورة لغير المثنى
مفردا كان او مجموعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة
كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغة في الكلمات البواقي وهي
اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع
المعجمة بدل

بتاويل

بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذلك اكتع كتعاء واكتعون كتع وابتع تبعاء
ابتعون تبع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل لم يلحظ افراده مجتمعة ثم
اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد
كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان
او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين
مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اي لولا ذلك لالتبس
التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن ه
هو نفسه
في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس
في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز
المرفوع
تاكيد المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس
والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس

التأكيد بالعامل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا و
اكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلث
بتبعية لا بالاستقلال لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع
لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية والمزوم ذكرها من شأنه التبعية بدون الاصل المبدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع
اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا
او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت
والتأكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود بالنسبة اليه وبقوله دونه
احترز عن العطف بالحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان
متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بعد الغرض فاذن قيل يرد الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل عن احد وليس نسبة ما نسب اليه وهو عدم القيام
مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع
ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه
تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات

او النفي

او النفي ويمكن ان لا يقصد بنسبة شيء الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة الثاني
وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه
فالاضافة فيهما شبيهة بها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل سبب غالبا من اشتمال احد المبدلين على الآخر اما
اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط
اي بدل سبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا لا انه يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني
زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي
فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين
في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان نحو
قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحق ان يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه

ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءً
انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد
تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة بغير كون
البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال
ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع
الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل من البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم
وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه اي يكون البدل تقصد
انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان
اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية
ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد وان كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة
من المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فاتوا ايه بصفة يكون كالجابر لما فيه من نقص
النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت زيدا واياه ولا يبدل ظاهر من مضمر

بدل

بدل الكل الا من الغايب مثل ضربته زيدا لان المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل لزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل
البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول نحو ضربتك
نفسك واشتريتني نفسي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتني الحمار وضربتك الحمار عطف البيان تابع
شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف
والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم
يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان
ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب
[illegible] فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق
الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من
نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل عمر اذا قال اللهم صدق صدق حتى التقيا
فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه ونحو
اي فرق عطف البيان من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية في مثل قوله انا ابن التارك البكري
بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل
فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخر البيت عليه الطير ترقبه وقوعا
بجزم

اغفر له اللهم ان كان فجر قاله عمر

وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان
فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا جميع واقع حال من فاعل ترقبه
او واقع حولا مرتقبة لان تلحق روحه لان الانسان مادام فيه رمق فان الطير لا يقربه واما النوع المعرف بها
فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل ابن التارك البكري بشر كلما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي ليس
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كلما خالف حكمه حكم
عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين
مرفوعا حملا على اللفظ منصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى
الاول اظهر والثاني افيد **المبني** اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق
ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **ما ناسب** اي اسم ناسب
مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المناسبة المنفية في تعريف المعرب وهي
هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بان الاسم اما ان يتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام او يشبهه كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى
المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرأه بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فيخرج بهذا القيد عن الكلم المركبة

استثنا

الاضافية

الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر وبشر والمضاف اليه معرب ولما كان المبني خلاف المعرب
واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب
والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهومه وجودي لشرفه **والقابه** اي القاب المبني من حيث حركات اواخره
وسكونها عند البصرية **ضم وفتح وكسر** للحركات الثلث **ووقف** للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني
في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان
هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما عرفت صدر الكتاب حيث
قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة **وحكمه**
اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه **ان لا يختلف آخره** اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل **لاختلاف العوامل**
اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من رجل ومن امرأة ومن زيد **وهي** اي المبنيات الثابتة باعتبار الجزء
المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والكنايات والمركبات واسماء الافعال والا صوات
بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات فيما بعد والاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة
فلابد عند ذلك من علتين اخريين احداهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة

مبحث مضمر

انها لما اخيرت دون الباقيين **المضمر ما وضع لمتكلم** من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه **او مخاطب** من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به والمخاطب يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به
وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب
مطلق **او غائب تقدم ذكره** ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب مطلقا اذ ليس
تقدم ذكر الغائب شرطا فيها **لفظا او معنى او حكما** اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تقدما
تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فانه يرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما
جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا **وهو** اي المضمر بالتفسير الاخير قسمان
متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك **والمتصل**
غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه **وهو** اي المضمر باعتبار الاعراب

اقسام

اقسام **مرفوع ومنصوب ومجرور** لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها **فالاولان** اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان **متصل** لانه الاصل **ومنفصل** لمانع من الاتصال **والثالث** اي الضمير المجرور **متصل**
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل واستوف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى **فذلك** اي المضمر **خمسة انواع**
المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع **الاول** يعني المرفوع المتصل نحو
ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي **وضُربتُ** على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهية اولهما
الى ضربنَ صيغة الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى **ضُربنَ** صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدء
بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التعريف هكذا
ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس
المجهول **و**النوع **الثاني** اي المرفوع المنفصل **انا الى هنّ** انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم
هي هما هنّ والضمير في انت الى انتنّ هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احوال المرجوع اليه من الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **و**النوع **الثالث** اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل
بالفعل نحو **ضربني الى ضربهنّ** ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو **انني** اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكنّ انه
الى انهنّ والنوع **الرابع** اي المنصوب المنفصل **اياي** ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه **الى**
اياهنّ وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة

٩٠

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث و النوع الخامس غلامي مثال المتصل

بكم و لي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهم ولي انا الى هن وكان القياس

ان يكون ضماير كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان

على ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة

المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها غير

مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير

في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث وبقية الانواع الخمسة الجارية

هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشرة

معنى فاذا كان لكل واحد من الانواع الخمسة اثني عشر كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين

كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل

خاصة يعني لا المنصوب ولا المجرور المتصل يستتر لانه اشد اتصالا والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا

في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشهورة

شيء ويكون فيما بقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل

الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و للواحدة المؤنثة الغايبة

اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل

الظاهر في نحو ضربت هند و في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او وق

الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب ولتضرب و الواحد

الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة مطلقا

سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا

كان او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما

ينقلبان يا في النصب والجر والضماير لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير ولهما

او عملا في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا يتغير الا ترى

ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو

في الصفة حرف التثنية والجمع وليستا بضميرين و لا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا

لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فترك

الاتصال لا يسوغ الا لانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه

اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل

الا به اذ الفصل ينافي الاتصال ويتعذر به بفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد

ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول

موضوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك ولكنك او يكونه اي كون الضمير
مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي كانت الصفة كائنة له فانه لو اتصل الضمير عن هذه
الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه
هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الاصل الظاهر وهو زيد والا حاجة
اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال
من جرت كما هو الظاهر ليكون اشمل لاقتصاره على ما هو الاصل في الحمل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على العامل
وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق
نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال لكون العامل حرفا والضمير مرفوع
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا واما اذا
كان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدان ضاربوهم
نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت
الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على

تقدير

تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما
اذا تساويا نحو اعطاكما اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين فيما هو كالكلمة
الواحدة من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم الانفصال لتعذر التكلم في تاخير الاعرف ولا يجيء طعن في اول الوهلة ان اراده
على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت
اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو منفصل وان متصلا ونحو ضربك
فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا مجرور الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي
هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد
بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكن ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على التقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المتساويين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلاهتمام تقديم الاخص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه
مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما
وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا وحق خبر المبتدا ان يكون ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا

نحو زيد قائما او كنت لانه شبيه بالمفعول وخبر المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فخبر الشبيه بالمفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر فتقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما
لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما يتلو الى آخر
لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير
المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا فتقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك
الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع
بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور
وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف الجر والكاف ضمير مجرور وقع في موقعه فالاخفش تصرف في ما بعد لولا
وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون الوقاية
مع اليا اى ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا الحقته تقيد الياء لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت
الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة

بخلاف

بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون
الاعرابية الكاينة فيه اى في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني انّ وكانّ ولكنّ وليت ولعل
مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في لدن وبين تركها
تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار
لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل
وفي من وعن وقد وقط وهو يختص حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل في البناء ومع قلة الوقوف
وعكسها اى عكس ليت لعل في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة
مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب
او كون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لمحاقه بالمعرفة لامتناع دخول اللام مثل كان زيد
هو افضل من عمرو واقتصر على مثال الفصل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما
عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم

وانه هو الغفور الرحيم وعلمته هو العالم
وما زيد هو الكريم صح صح صح

اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الكلام فذهب الى رفعه **وبعض العرب يجعله مبتدأ**
اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر **وما بعده خبره** فيقع جزء الاول مرفوعا على
انه خبر والجملة حالا او منصوبا عطفا على ثاني مفعولي يجعل وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت
انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون الواو وهو الاظهر معنى **ويتقدم**
قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتأكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير ان يكون له مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله
قبل الجملة بعد الجنس من الكلام **ضمير غائب يسمى ضمير الشأن** اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لانه
الضمير راجع اليه **وضمير القصة** اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل التناسب
يفسر ذلك الضمير الغائب لابهامه **بالجملة** المذكورة **بعده** اي بعد هذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان تسميته
ضمير الشأن والقصة معترضة بيان للواقع ليس في اطلاقه في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية اولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقسيم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشأن وزيد قائم
خبره فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام
بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى **ويكون** ضمير الشأن او القصة **متصلا ومنفصلا** واذا كان متصلا يكون
مستترا وبارزا على حسب العوامل فانه كان عامله معنويا بان كان مبتداء كان منفصلا وان كان

لفظيا يصح استتار الضمير كان مستترا او لا بارزا **مثل هو زيد قائم** مثال المنفصل **وكان زيد قائم** مثال المتصل
المستتر **وانه زيد قائم** مثال المتصل البارز **وحذفه** من اللفظ باستتاره لا نسيا منسيا حال كونه **منصوبا ضعيف**
اي جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما
ضعفه فلانه حذف ضمير واقع بلا دليل عليه لان الجزء كلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
الا مع ان المفتوحة **اذا خففت فانه** اي حذفه فيه بتقدير انه حال كونه منصوبا **لازم** كقوله تعالى وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما
وجدوا ان المكسورة المخففة ساقطا عن الملفوظ كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقرب شبها بالفعل من المكسورة فجعلوها عاملة مع انها اجدر بالعمل ولم
يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف
ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت **اسماء الاشارة** اي الاسماء الاشارة المعدودة في المبنيات
بحسب الاصطلاح **ما وضع** من الاسماء ووضع كل واحد منها **لمشار اليه** اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح
والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب واشباهه فانها للاشارة
الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل قولك ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة اليه حسية محمول على التجوز ولما
ثبت شبهها بالحرف كما سبق **وهي** اي اسماء الاشارة **ذا** حال كونها **للمذكر** الواحد والعامل في الحال معنى
الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ **وللمثنى ذان** رفعا **وذين** نصبا وجرا والحال ذان وذين حال كونهما

لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير او بطلب مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية فقوله مبتداء
وقوله ذا او ما عطف عليه معيد الحكم واحد منها بحال خبر له ويجي في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع
والنصب والجر وقوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه **وللمؤنث الواحدة تا** قيل هي الاصل في
لغاتها المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي **وذي** وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان
يناسبها وقيل هما اصلان والتعلل باصالتهما قد تتابع سائر اللغات فرعيتها **وتي** بقلب الالف ياء **وته وذه**
بقلب الالف والياء هاء بغير الوصل الياء بهما **وتهي وذهي** بوصل الياء بهما **ولمثناه** اي مثنى المؤنث **تان** في الرفع
وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف
العوامل بل ذان وتان موضوعان للمثنى المرفوع وذين وتين لمثنى المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة
المعرب اتفاقي لا للقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما **ولجمعهما** اي جمع المذكر والمؤنث **اولاء مدا**
وقصرا اي ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء **ويلحقها** اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها **حرف التنبيه** وهو كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به
للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد قائم وما ان زيدا قائم
ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة **حرف الخطاب** وهو الكاف حتى ينبئها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك

منظومة

مثل ضربتك وبك **وهي** اي حروف الخطاب **خمسة** والقياس يقتضي الستة ولكن اشتراك خطاب الاثنين
رجعت الى خمسة مضروبة **في خمسة** من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما
وان كانت راجعة الى اربعة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي
الى ستة **فيكون** اي الحاصل من الضرب **خمسة وعشرين وهي** اي تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن** يعني ذاك
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا **ذاكما** اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين او مؤنثين وذاكم اذا خاطبت جماعة المذكر وذاكِ اذا خاطبت مؤنثا وذاكن اذا خاطبت جماعة المؤنث **وعلى هذا القياس ذانك وذينك** اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى **ذانكن وذينكن** اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت جمع المؤنث
وتاك الى تاكن يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد او اولاك
بالقصر الى اولئكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ **ويقال**
ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما ادى الحكم
كثرة استعمال كلمة في هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى عرف فقال
يقال **وتلك وذانك** حال كونهما اي الاخيرين **مشددتين واولالك** اي الحاق بهذه الكلمات الاربع **مثل**
كلمة **ذلك** في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل الكل اشارة الى الكلمات المذكور سابقا واما تاك وتانك
وذانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط واما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب **وثم وهنا**
بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا **للمكان** الحقيقي
الحسي **خاصة** لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عدا ما من الاسماء الاشارة فقد تستعمل
في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة **ما لا يتم جزءا** اي الاسم لا يتم من حيث

جزئيته يعني لا يكون جزءاً تاماً ان كان جزءاً غيراً او لا يصير جزءاً تاماً ان كان يتم من الافعال الناقصة

والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءاً اولياً يتحلل اليه المركب اولاً الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر

والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءاً تاماً لا جزءاً مطلقاً لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً

من المركب يكون الموصول وحده ايضاً جزءاً لكن لا جزءاً تاماً اولياً الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي

لا الاصطلاحي فان الصلة الاصطلاحية عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها

موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي

لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القيد مستدركاً لانه لا يخرج مثل

اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفتها على

معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءاً الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى

هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة

الاصطلاحي تصريح بما علم ضمناً مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينه اعم من

من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميراً او غيره واذا كان

ضميراً اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير الموصول بينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم

جزءاً الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير راجع الى الموصول

لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت

صلتها

صلتها ما كان جملة في معنى مفرد صورة عملاً بالحقيقة والشبه جميعاً وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر

التي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء

في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالاولى لجمع المذكر

واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى

الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات

بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معاً وما بمعنى الذي فيما لا يعقل غالباً نحو

عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضاً بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد والمثنى

والمجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب

ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي

او التي فاذا قلت ويقولون ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة

للاستفهام نحو ماذا صنعت اي الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع المذكر

او المؤنث والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولاً يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع

لانه فضلة الا اذا كان فاعلاً لكونه عمدة نحو قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي يشاءه اعلم ان النحاة

وضعوا باباً يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن

من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لواحد اخبر في هذا الكلام عن الجملة الفعلية بالذي بعد بيانهم طريق الاخبار

به لا بد من تذكر مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع
فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعمال
الذي او التي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اي
اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع
ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي
واخرته اي المخبر عنه الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا
اخبرت عن زيد مثلا من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع
ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت
ضميرا لها اي للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل واسم المفعول منها فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول
من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف كنعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا
يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما

فيفوت

فيفوت معنى السين فاذا تعذر امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد
الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان لانه يكون حينئذ مخبرا عنه
لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير المخبر عنه مع الوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف اذا اخبر عنهما فيقال
الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار
الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق
القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك يمتنع في الحال لان الحال
يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه حالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليه فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك
امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضرب غلامه فلا يصح الاخبار
عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربه غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان جعلته
عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما
زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا او ما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما ضربته واستفهامية نحو

وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى شىء معجب
واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اى رب شىء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شىء
منكر عند ابى على والشىء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هى اى نعم شيئا هى او نعم الشىء هى وصفة
نحو اضربه ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى مثل ما موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية
نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا
حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فانها لا تكون
لا تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث كمن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة
فاى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التى لا يقع صفة اصلا واجيب
بان اى الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اى رجل برجل عظيم يسال عن حاله لعدم المعرفة به
كانه لعظمته نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهى معربة اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها دون اخواتها
فى الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف فى اللذان واللتان وفى ذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث ولدواذا الا اذا كانت موصولة
حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فهى فى قراءة بالضم
اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى الجزء المحذوف

وبنيت

وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يتضح به
المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكره فى قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا
صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذى صنعت على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شىء الذى
صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية و
واختار ... معناه اى شىء صنعت
الوجه الاخر معناه اى شىء صنعت وحينئذ جاز ان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شىء وذا زائدة والظاهر ان
مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شىء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة
فالمفهوم من مجموعهما اى شىء وجوابه نصب اى منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا
قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب
بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على انه يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة
بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين
هما من اقسام المبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى
اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه
بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك مثال للثانى الجار وكبرها

في بني تميم وبالضم لغة بعضهم اي بعلل مثال الماهو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر
لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف فيها تصرفها لا انها موضوعة لصيغ الافعال
على ان يكون رويد مثلا موضوعا للكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف ما كان بمعنى الامر او الماضي والمتبادر
ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي
ان يكون هذا الجسد للوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال الذي يوزن بفعال الكائن
بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس او قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو
مطرد في الثلاثي ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا قال بعضهم قول سيبويه باطراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات منه الا نادرا وفعال حال كونه
مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجور قال الشارح الرضي هو علم على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم له
الا ان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال حال كونه صفة مؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني
لمشابهته ان كان واحدا من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا المراد به
فظاهر واما العدل فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة

عن الفاظ

عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع
الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء
الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه و علما فعال حال كونه علما للاعيان مؤنثا
[illegible] من الاعيان انما قال علما ليخرج يا فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما لكنه
لكنه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث
وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا
ما في آخره راء فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه
واقلهم لا يوافقون في ذوات الراء وغيرها بل يجعلونه باب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه الاكثرين
ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف مستحق طريقة واحدة اسهل من سلوك
طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانواع اما منقولة الى باب المصادر ولزمت
المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر
والتخلص منه وحكمه حكم اسماء الافعال والثاني منقولة بل باقية على حكايات [illegible] كونها اصواتا ساذجة ولم تصر
مصادر او كالكلمة الافعال وهي على انواع فمنها ما يوضع لان [illegible] عن [illegible] المتندم او المتعجب [illegible]
لا يقدر ان يتكلم [illegible] او يهتم على شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان يصدر عن نفسه [illegible]
لا يقدر ان يتكلم عليه ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما زجرا او دعاء او غير ذلك كما اذا [illegible] للاناخة [illegible]

[illegible] بصوت الغراب [illegible] قاق [illegible]

٩٩

وح ايضا لا يعد ان يحكم عليها به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على
سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او قاق صوت الغراب فهي في هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا الحكاية
باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع
وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حكمها وهيئتها لجريانها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاسماء
بهذا الاعتبار كالغلط انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كالوقت يحكي بصوت الرعد على
الاسم مشتبها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المستقلة او صوت به البهائم يعني
مثلا الاناخة او زجرا او دعاها او غير ذلك وانما قلت مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم
الاربع فلا يتناول ما هو من الطيور بل البعض او اولاد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذ صوت به انه تشبيها بالغراب والثاني
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء
من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون
ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم
حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلها كلا واحدا ليس
بين جزئيهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلت حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان

الجزء

الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله
ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى
انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هيئة النسبة استعجب عن خط القلم والاظهر ان يحقق المراد بالنسبة نسبة مفهومة
من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول
بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة التركيب احد جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة التركيب
الجزئين بعضها مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء
الثاني حرفا من حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت عشرة مع خمسة
قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما
ومثل حادي عشر واخواتها من اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من حادي عشر
وما عطف عليه ... ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة
او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد بحادي عشر واحد العشرة
المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد
السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل المعتبر وقوعه بعد الاثنين فلما اتفقوا

[illegible] ... كان في الاصل احد عشر ... فحادي عشر في الاصل احد عشر ... عن الاحد ... لكنه موجود في ... العدد ... عصام

هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا شيئا من المركبات ولا يتيسر أخذه
من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذ احد الجزئين اذ في اخذ
بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا اثنا
من اثنا عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له على هذا
القياس الى العشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثنا عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيهما الجزآن
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا
اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسطه الاعراب
على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات
وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثانية
اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة وفي الاصطلاح
ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه والا فكل بعض
معين فكانهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال
بعض الظروف ويتعذر تعريفها الا بالتعداد مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض

المعين

المعين فقال الكنايات كم وبنيت لكونها موضوعة وضع الحروف او لتضمن الاستفهامية منها معنى
الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبنيت لانه في الاصل ذا من اسماء الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه
وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي الكناية عنه
وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا كخرجت يوم كذا كناية عن السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي كذلك لا تستحق
اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يكن خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات
كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي وكان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي
وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له في الخط قرينة في البناء منحطة عن اخواتها
فلذا لم يذكر الكم سهما فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس
المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد وهو وسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها
مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى مثل كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب
وانما جاء مفردا لان العدد الكثير فيه ما يميز بمفرد كثير ترجيحا ولما كان يفهم الاستكثار منه التصريح بالكثرة جعل تمييزه
مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح به وقد يحذف من فيهما اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول كم رجل

مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير

وكم من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك في السموات وكم من قرية وذلك
لموافقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على
جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم الاستفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية
يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي انواع الكلام فيجب التنبيه عليه من اول
الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فتوجه تاويل كلا هذين النوعين منها
كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله
فكل ما اي كل واحد من الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك كما تعلم كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيين لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو
كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية نحو
كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل في قاعدة النصب نحو قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت
بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل

في قاعدة

في قاعدة النصب ان لم تجعله من قبيل ولم تقدر بعده ضربت فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما
اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبيد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر
او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف
عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كالكلمة الواحدة مستحقة للصدر والا اي
وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن العوامل
اللفظية فهو مرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو كم درهما مالك على قياس من ابوك وهذا مبني
على مذهب سيبويه فانه يجوز عنده وقوع الخبر معرفة والمبتدأ نكرة متضمنة للاستفهام واما عند غير سيبويه فهو خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي كم في تاتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بان
تاتي تلك الوجوه في جميع هذه الكلمات لا في كل واحد منها وهي من وما واي واي ومتى مشتركة بين الاستفهام
والشرط واذا المختصة بالشرط وكيف وايان مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتاتى فيهما
الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتاتى
فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب

وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يصح الفعل
للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية ومن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما مرفوعا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام
العرب وما هو لازم الظرفية من تنوع في الاستفهام محلا جاز انتصابه على الظرفية ويصح اذا كان خبر مبتدأ مؤخر
نحو متى مجيئك بفلان اي متى كائنا مجيئك واما انى فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية
ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو انى وقت مجيئك اي في اي وقت كائن مجيئك فاي وقت مجيئك على تقدير انتصابه
بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل اينهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة لك
يا جرير وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه وهذا ذكر من الشيخ في بعضها
وفي مثل تمييز كم عمة اذ هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فكم استفهامية
بالابتداء والا فان نصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه
النصب ولا يخفى ان هذا الصنيع بما يحكي من وجوه اعرابه كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها من عمة اعراب فاعرابها رفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والا فان النصب على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذه الوجوه مبنية على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا يحتمل

الا الوجه الاخر

الا الوجه الاخر والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم يعني انها لكثرة الحلب صارت كذلك او هذا الخلق لها
بسببها الاستواء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه معنى ثقلت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي ومن البليغ في الذم من خدمة الاناثي
والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر وخصها لانها تنفر من الحلب ولا تطيع بسهولة وفي حلبها
زيادة مشقة وفي ذكر العمة والخالة اشارة الى ان ذمه اهل طرفي ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على
سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فيسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقير
اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة اوكم حلبة على التهكم اوكم مرة اوكم
حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصحح توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم الاستفهامية او الخبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا رفعت عمة خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتها واذا خفضت خفضتها وذكر واضح وقد يحذف
من كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت ان قامت قرينة دالة على المحذوف
فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على ان السؤال عن كمية دراهم او دنانير او الاخبار
عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره
واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى المرات

ضربك اكم مرةً او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربةً او ضربة ضربت ظم فكم في هذا المثال اما منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظا واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية
اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويجوز ان
ان يكون المثال الثانى فى تقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف
ان الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض منها
ان من تلك الظروف فلا حاجة الى ذكر ما ان ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية
فان حذف نسيانا اعرب مع التنوين نحو رب بعيد كان خيرا من قبلٍ وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات
لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هى اليه فلما حذف صيرت غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمن حرف
الاضافة وشبهها بالحروف فى الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة نحو تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها لما معناها ويجوز في
هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر فساغ لى الشراب وكنت قبلاً اكاد
اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم انما اعربت
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضى والاول مولى والجوى يجوز كون الحرى
الظروف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذى فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير

وجاى

وجاءنى زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف للمحيط لشبهها بعين في كثرة الاستعمال
يوم توفرها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا
الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا نجم يضئ كالشهاب
ساطعا وانما بنيت على الضم كالغايات لانها في الحقيقة الاضافة الى الجملة والمضاف له الجملة في الحقيقة مضاف الى
الى مضمون الجملة فهي وان كانت في اللفظ مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد ويعرب بعضهم لزوال علة البناء الى الجملة والاكثر
بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهى اذا كانت زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى
وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في المستقبل في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى
نحو اذا الملعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها في القطع علام الغيوب
بالامور المتوقعة وقد تستعمل في الماضى كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اى في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة
اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير بعدها الفعل لان الفعل يناسب
الشرط وجوز الكلام ايضا على الوجه الغير المختار لعدم اصالتها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اى اذا للمفاجاة

فحيث فيه هذا للمفرد وهو كسهيل فمعمول لترى
اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره حرم

وهو عامل لا يظهر استغنوا عن اظهاره لتوقع ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة
السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجاة وما قيل من
خرجت ففاجاة الزمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما هو مذهب
المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجاة لا مفعول به والا
لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اي وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن الظرفية
في نحو اذا يقوم زيد واذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضي وبناؤها لما مر فيه حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
نحو كان ذلك اذ زيد قائم او قام زيد وقد يجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص
ومنها اين وانى وهما للمكان استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما
حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها للزمان متى اي متى للزمان استفهاما وشرطا نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان
استفهاما نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم
قيام زيد وايان قيم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف

الكائنة للحال استفهاما اي حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال
صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل
للشرط معنى لا عملا على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اي على اي حال تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس
اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده فعل نحو كيف جئت فهو في محل النصب
على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية مذ ومنذ وبناؤهما لموافقتهما مذ ومنذ
الحرفيين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اي اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ يوم الجمعة المفرد
اي حكم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يومان اللذان صاحبهما فيهما اي في اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان فما دام لم يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا
لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا اثنين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقع
اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني لحصول
التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول المدة فلا
بد ان اولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان
الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده
المستوعب جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان

لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما رأيته منذ قيامك او الفعل نحو ما رأيته مذ ذهبت او ان
اي كانت على هذه الصورة مشددة كانت او مخففة نحو ما رأيته مذ انك ذاهب او ما رأيته مذ ان ذهبت والجملة
الاسمية نحو ما رأيته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح
حمل ما بعدهما عليهما فيكون التقدير فيما رأيته منذ قيامك منذ زمان قيامك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو
اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر ان كونهما في تأويل اللفظ لانهما بمعنى اول
المدة او جميع المدة وجزء ما بعدهما اي خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ او المبتدأ
ما بعدهما وعليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك منذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز وقد علم انهما
اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يتجه عدهما من الظروف المبنية ومنها لدى بالالف المقصورة ولدن
بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام
وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال
ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند
والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضره وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد
الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر ما بعدها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت
ولدن غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد تخفف

ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون

الطاء المضمومة

الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وقد يبنى قط ساكنة الطاء مثل قط
حسب الذي هو اسم الفعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء
فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة
لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها
للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي
جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه
مع المضاف نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة والى كلمة اذ الظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها على الفتح لاكتسابها البناء من المضاف اليه ولوجوبها على الفتح
لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرأه بالفتح ويجوز اعرابها ايضا
لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه وكذلك اي كالمذكور من الظروف
في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير اذا كانتا مذكورين مع ما وان مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي
مثل ان يقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث وبهذه المشابهة ذكرها
في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة
والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليدل على شيء بعينه اي بذاته
المتعينة المعلومة المعهودة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعهودية المعهودة اذا وضع

لها اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله موضوع
لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة ثم المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها
في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار
امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعل آلة الملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد دون القدر
المشترك اذ الوضع للآلة الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له مشخص والثاني الاعلام الشخصية
كما اذا تصور ذات زيد الموضوع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث المعلومية والمعهودية لفظ اسامة فهذا
اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي
مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة
من اسماء اشارة بهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها
موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها او وضعها ملاحظة كلي فان
الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا
وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصيات كل واحد من تلك الافراد
لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية واللام تحتمل ما دخله اللام

لانه لا يدخل فيه ما دخله اللام

الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس عوض من الهمزة المحذوفة كالسنة بل عن اللام فلا يعد ما دخلته قسما
آخر من المعارف او ما عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير المعين فانه نكرة
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد
انها لا تصح الا بالنسبة الى الرابع الاقسام المذكورة لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول معنى والمضاف
الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف
الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى كما يحق ان المضاف اذا كان لفظ
غير ومثل او شبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى معمول
مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا وكما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى الاضافة الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التوضيح حتى
العلم بالتعريف وما ان العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه تحقيقا
او شبها واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف
لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء
المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كونه ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غيره

بالاستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي يتناوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة

ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه

هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف بعض اقسامها عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم

لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس

بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الاكثرية وكان المعرفة بعد

من التبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة

بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت

بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافته وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات

كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار تعينه المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك

فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما اوردها بالذكر لان

لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء منفردة كانت

تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء اي المعدودات واحادها كل واحد منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل بكم واحد

واحد او من كم من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا

لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود ومعدود منها بكم يجاب

بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة فاذا سئل عن معدود ومعدود يجاب

بين اصناف المضمر ثم اثبات سائر المعارف لا التفاوت صح

واحد م

الاشياء م

واحد صح

بالعدد

بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التعريف ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف بعض

الحساب بل الحساب في العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان تعقل الكمية من الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض

التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والتثنية فقط اصولها

اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى الثمن

او بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع كمائة والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او مزجيا كخمسة

عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مفردة ومركبة

ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيته وواحدة اثنتان وثنتان في مفرد المؤنث

وتثنيتها على ما هو القياس وتقول في المذكر ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا للتانيث لجماعة نحو ثلثة رجال

الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر اعتبار التانيث بالجماعة والمؤنث نحو ثلث نسوة

الى عشر ولم يعكس الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا

واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المؤنث

وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى تخفيفا وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا

وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث بالحاق التاء بالجزء الاول فيهما على حاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع تانيثين

من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشر واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما

تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث

لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عندهم

والاثنينية م

عشر م

با فيها صح

نسوة م

نحو ثلث عشرة امراة صح

ثم اعلم ان

ولهذا لكنها عليه انه جنس آخر من التأنيث وفي اثنتين وان كان للتأنيث الا انها حملت على ثنتان ولا يأنث

الجزء الثاني اي في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر كما عرفت وجب تأنيثه في المؤنث لانتفاء المانع وهو توهم [illegible]

بين المذكر والمؤنث وتميم يكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تخفيفا من توالي اربع فتحات ثم

تقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس فتحات من تقل التركيب ~~[illegible]~~

في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحى لان السكون اخف من الفتح وتقول

عشرون واخواتها بكر الله لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي [illegible]

واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق [illegible] عقود ثمانية وتقول فيما زاد على

كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما فرغ [illegible]

والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في التركيب لم يكن استعمالهما العطف على صورة الواحد [illegible] — قوة التركيب

اي لفظ الواحد الى لفظ احد [illegible]

لفظها تقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصه بما عداهما فقال ثم بالعطف [illegible]

تلك العقود على الزايد عليها كاثنا ذكر الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير فتقول اثنان

وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث

هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسع وتسعين مائة والف

في الواحد مائتان والفان في التثنية هو فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما

زاد على مائة والف وما يتفرع منهما بالعطف اي بعطف الزايد عليها او عطفها على الزايد حال كون الزايد [illegible]

على

مميز از عدد [illegible] جهت دان زير [illegible] جمع اند و مجرور زده [illegible] منصوب و مفرده [illegible]

على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او واحد ومائة واثنان او اثنتان

ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة وواحد وعشرون رجلا او احدى

وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون

امرأة الى مائة رجلا او تسع وتسعين ~~[illegible]~~ امرأة وكذا يكون الحال في تثنية المائة والالف وجمعهم — وتسع وتسعين

ويجوز ان يعكس العطف في الكل فيقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء [illegible]

المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ

حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاضي اذا حذفت

الياء الا ان الذي [illegible] فيه كونه مركبا فوجب زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة فكان [illegible]

[illegible] المحذوفة [illegible] الفتح اولى يوافق [illegible] لانها مفتوحة [illegible] مع العشرة [illegible]

حال اسماء الاعداد شرع في بيان تميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيجيء فقال

ومميز الثلثة الى العشرة [illegible] مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو

ثلثة رهط [illegible] مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانه يسقط التنوين والنون

[illegible] مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة

حين ميزوا بها الثلثة واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال ثلث مئات او مئين لان [illegible] صورة

جمع المذكر [illegible] وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر [illegible] ثلثة مسلمين [illegible] الامانة

لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها لانها في صورة نون الجمع
ولا حذفها لانها في الحقيقة نون الجمع واما افراده فلانهم كرهوا ان يصير ... كالكلام الواحد
على خلاف المضاف اليه فيما كان غير العدد لم يجز اقتراح ذلك التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء كشيء
واحد البتة ... امراة ... منصوب ... فلا يكون الفصل قليلا و
مميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الالف واما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لانه
استعمل جمع مائة مع مميزها في الاعداد مخفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل مخفوض مفرد
لانه ... مائة والف من اصول الاعداد ... تناسب ... ان يكون مميزها على طبق مميز ... الاحاد في جانب
القلة من الاعداد و ... والالف في جانب الكثرة ... الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزها المفرد الدال على
القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت
بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت بها عن المذكر
فوجهان اي في العدد وجها التذكير والتأنيث فان شئت قلت ثلثة اشخص ... باعتبار
اللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل ... ان يكون

تمييزا لهما على تقدير ذكر التمييز معهما ويكون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز الصالح لان يكون
مميزا عنه تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس بصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز
مفردا او عن الاثنين اذا كان مثل رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة
رجلان يفهم ... الجنس ... فيذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت ... تمييز الواحد ... فلنا ... ان
تمييز الاثنين ... لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل ... التزموا الجمعية في تمييز
سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ... ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه
لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز ... بينة خاصة ... علامة الافراد ... التنوين
او حرف التثنية فاذا اجتمع مع علامة ... استغنى عن ذكر الواحد ... واذا اجتمع مع ... التثنية استغنى عن ذكر
الاثنين ... واحدة ... علامة ... ولا شك ان رجلان اخصر من اثني رجل ... كذلك
انما يؤتى لافادته افادة لفظ التمييز النص المقصود ... على العدد والتصريح به ... قصد ... التنصيص
والتصريح بالعدد ... اسم العدد ... التمييز ذلك التنصيص ... ذكر العدد ... وتقول
في المفرد من المتعدد ... اي الواحد من المتعدد باعتبار تصييره ... باعتبار ... ذلك المفرد واحدا ... عشر
... بواحد الثاني في المذكر ... في ... القول ... باعتبار ... الواحد اثنين
... فيكون ... الواحد ... الى اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد ... واحدا والثانية للمؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث

لا تغيير اى لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ وقع بكلمات لا يتغير اشتقاق
اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني
اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث تكرم من غير اعتبار معنى التصيير وانما
لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر
والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذا الثاني والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد … حكم الاسماء …
في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب
والمعطوف نحو الثالثة عشرة للمؤنث … في المؤنث كما ذكرنا في المذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر …
لان اسم الواحد مذكر فلا … للتأنيث فيه بخلاف ثلث عشر … للجماعة وتقول في المعطوف … والعشرون
والثالثة والعشرون ومن ثمة … من اجل اختلاف الاعتبارين من اعتبار تصييره واعتبار حاله … اختلف …
اشارة الى … قيل في الاول اى المأخوذ من المتعدد والمقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الاقل
بدرجة اى مصيرهما اى الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بتخفيف اى صيرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني الذي للمأخوذ
من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه الى …
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والاول من جواز ارادة الواحد للاول من …
العاشرة … او تقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احد عشر … المركب الاول الى المركب الثاني

عشر … للمذكر …

اى واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار
الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من
المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء … عند ذكره في المركب الثاني وهكذا القول الى تاسع تسعة
عشر فيعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء ويبنى الجزءان الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لاحتياجه الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته واخر المؤنث
لانه … المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك
العلامة حقيقية كامرأة وناقة … او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار … وقدم
وغيرهما من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بخلاف المؤنث الذي يوجد فيه علامة التأنيث
لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التأنيث التاء والالف الكائنة مقصورة كحبلى او ممدودة
كصفراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم … انها للتأنيث وليس … لجواز ان يكون صيغة …
المؤنث مثل … وهو اى المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اى اسم بازائه اى في مقابله ذكر من الحيوان
كامرأة في مقابل رجل وناقة في مقابل جمل واللفظي بخلافه اى ضرب من المؤنث الذي ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه
كظلمة … التأنيث في لفظه حقيقة وعين … التأنيث في لفظه تقديرا … التأنيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها

على جنبيته ولم يور ومثال المؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لغة وقوم وإذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل

اليه اى الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا ومضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا اى يجب

تأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه يجوز الحاق التاء وتركه والى هذا

اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلذلك اى يجوز طلعت الشمس وطلع

الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التأنيث فيه لفظيا واستغنى عن الحاق التاء ما في لفظ

من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي وغير المؤنث

الحقيقي اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولكان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل

ايضا فلا يحتاج الى التقييد بقوله بلا فصل لكان حسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل في

كل المؤنث اى في الحقيقي قالت بالفعل وفي تركه منقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس

وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عن علم اسماء الذكور ككريمة اذا سمي به امرأة

فانه يجب فيه التاء نحو جاءت اليوم محمد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا مفرده في الحاق

التاء وضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت وجاؤوا غير الجمع المذكر السالم لانه

لو كان جمع المذكر السالم لجيز تأنيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اى سواء

كانت واحده مؤنثة نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي

فانت بالخيار وان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال

وضميري جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا جمعا فان ضميره

جمع الواو لا غير نحو الرجال الزيدون جاؤوا ولا يقال جاءت فعلت اى ضمير فعلت وهو المستكن فيه المؤنث بالتاء الساكنة

للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعني الواو لكونه موضوعا لهذا النوع من الجمع والنساء

والايام اى ضمير النساء لكونها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام ونحوها لكونها

جمع المذكر غير ... ثم فعلت وفعلن اى ضمير فعلت متصلا بتاء التأنيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اى النون لانها

في بعض النسخ غير العاقلين

في جمع المؤنث وظاهر لان هذا النوع موضوع كما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلا يرد ... القدير

كالرجال فيراعى حقه فاجرى مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء

كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء محمول على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجري مجرى

غير العقلاء المثنى ما لحق آخره اى آخر مفرده وتقديره المضاف اذ قد بعد قوله ونون مكسورة قوله لحقت

ولا يصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن قيد الحقيقة

الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي الجر والنصب ليكون من صيغة الجمع ... النصب والجر

ليدل على المثنى وخفة الفتح ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع عوض للتنوين

ومن فتحة ما قبل الالف اثرا فلم الفتحتين بل ما فتحة قبل النون ليدل ذلك الحوق او الالحاق وحده او مع الحوق

ولا يخل باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة الحوق على ذلك لان ما تقدير تسليمه اذ لا دلالة اى ان ما الحوق غير ذلك

شيء منه الا الحق بهذه الامور الثلاثة دالا عليه غاية ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ... المعنى

ان يكون مفرده مشتركا في العدد بين الواحد كالعين ذلك المثال من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله
تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثلا ما شمل الواحد والجنس جميعا استغنى
عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف الاسم المفرد والى انه لا لحوق عند الاسم
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بها الطهران او الحيضان على الصحيح
خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب
باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس الاب والام وكذا ثنى الاب باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس
قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم بمعنى المسمى
يحصل منهم بتناول لهما فيجعل اتفاقا فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
بالشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء ايضا بل يحتاج الى ادعاء تسمية الطهر
والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة فليأول بالمسمى ليحصل منهم يتناول لهما فيثنى باعتباره قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد الاشتراك اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والصحيح
اختيار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء دون زيد مثلا لا لكان علما لفرقة
يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا العمر اذا اشتهر علما ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورد
بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكونها مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك فيها
بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه لانه كان الاسم

المفرد الذي لحقته علامة التثنية في بعض المواد مما لا يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يتكلم ما يتطرق
اليه التغير لاسم في حال يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور الاسم المتمكن وهو ما في آخره الف مفردة لازمة
ويسمى مقصورا لانه محبوس عن الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصا
او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالى ان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي
بالا بعين غير فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان
الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى
حيث جاء مرتما لا اصل له او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى والمصطفى
او زائدة كحبلى قلبت ياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما زاد على ثلاثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن
اصلية او زائدة ثبتت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او
للمتنسك من قراء اذا تنسك حكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا كقراوان وان كانت الهمزة للتانيث
او منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها كان حمرى بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو

همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراوان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والالف
قبلها واوا **والا** اى وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء فان همزة للالحاق
هي ياء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي **فالوجهان** المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل
وفي الاخرى عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان
عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فاقلب منها واوا وفي الترجمة الشريفة
الشريفة ان الاتم من جهة العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الارداءان بالهمزة او رداوان بالواو
لكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكن قد تصفحنا كتب
الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها ما حكم باستشهاده غير ما وقع في شرح الرضي فانه
قد يقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون مبدلا من الاصل واوا او ياء **ويحذف نونه** اي نون
التثنية **للاضافة** اي لاجل الاضافة اذ النون قائم مقام التنوين يوجب تمام الكلمة والتنوين
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان **وحذفت تاء التانيث** اي في قياسها
ان لا يحذف في اخر المثنى نحو ثنان وثنتان **في خصيا والية** على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما
على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالآخر بحيث لا يكاد
الخصيتين

الانقطاع

الانقطاع بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو وقيل خصى فلكل استعمال وهما
لغتان خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى في بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع خلاف القياس في مادة
محصورة فلهذا اتى في بيانه بالفعل الماضي **المجموع ما دل** اي اسم دل على **جملة احاد مقصودة** اي متعلقة
بالقصد فخرج ذلك الاسم **بحروف مفرده** اي بحروف هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة **بتغيير ما** بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف
في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجارية قوله بحروف مفرده اما متعلقة بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما
على سبيل التنازع وقوله بتغيير ما ظرف مستقر حال عن الحروف فدخل فيه نحو فلك بتغيير ما جمع السلامة لان
الواو والنون في اخر الكلم عن تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات لا صيغة الاولى
وقوله دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فانه لا يقصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذا
بقوله بحروف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما كان الفارق بينه وبين واحده التاء ونحو ركب
مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
من حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فانه قيل الكلم لا يقع

فانهما

على الكلمة والكلمتين وهو اسم جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جنس
وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كراكب وباقر وركب جمع وقال
الفراء وكذا الامر في اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم الجنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المأخوذ في الجمع ان
يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا كضمة قفل واذا كان جمعا كضمة اسد وهو اي الجمع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره
اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب والجر ونون مفتوحة
عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة وثقل الياء والكسرة
ليدل اي الحرف الملحق او اللاحق فقط او مع الملحق على ان معه اي مع مفرده الواحد من جنسه اكثر منه
ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل للمفضل عليه ولا كثرة
في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل له اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار
فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت الياء وضم ما قبلها مثل قاضون جمع قاض فان
اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها لخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا
القياس حالة النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين
فسقطت لالتقاء الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف

لالتقاء الساكنين

لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا فلم يتغير ليدل الفتحة
على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط الاسم الذي اريد جمعيته بجمع الصحيح المذكر في شرط
صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا غير معتبر فيه الوصفية فينبغي ان يكون علما اي فلو كان مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه كلها كالعين او بعضها كالمرأة او واحد نحو الجمع المؤنث لم يجمع هذا الجمع
والمراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين
وابن كيسان فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان
بالواو والنون اتفاقا لان علم التانيث فيه ليس الا لان الالف ممتنع من الحقه بالواو والنون لان الممدودة
تقلب واوا فتنتفي صورة علامة التانيث والمقصورة يحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليه وان كان اي شرط الاسم
الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فينبغي ان يكون له
شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر وقد مر الشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن في ذلك الاسم المذكر والمؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضل فانه لم لان معنى الصفة في افعل التفضيل
كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في الصفة على الاول

بل يكون الوصف المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران وسكرى فانه لا يقال فيه
سكرانون للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة كندمان ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق
بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها و شرط الرابع ان لا يكون اسم المذكر مذكرا مستويا
فيه اي في هذه الصفة بتاء ويلي الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة
جريح وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن
ان يجمع جمعا مختصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر و الشرط الخامس
ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة لانه اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة كما مر في
التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها
جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج
صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى
بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اي الجمع الصحيح
المؤنث ما الحق اي جمع لحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط جمع الصحيح المؤنث ان
كان مفرده صفة وله اي لمذكر المفرد جمع مذكر فانما ان يكون مذكره اي مذكر المفرد
يجمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو

والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض فانه
يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان
صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل الطلحات وزينبات
وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بشيء لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي
تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل جاء فيهما كالسموات والحمامات وذلك لخفاء هذه التانيث
لانه ليس بحقيقي ولظهور العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه والمراد
الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة تغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره بتغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد غير لازم بعد حصول الجمعية وله
التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة
كما يدل عليه الابهامية المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كاسد وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على
وزن افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس
معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كمسلمين
او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة
فيصلح لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق

العزة الى ما لا نهاية له وقد يستغنى باحدهما للاخر مع وجوده وذلك لاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقرأ

المصدر اسم الحدث بمعنى الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول

والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا

لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا وويحا مما

لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد

سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد

يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال

مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم التصريف ويعمل

اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه

غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك العمل لمناسبة

الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا

مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فاذا كان مفعولا

مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن

لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر فيه اي معموله فيه او يكون الظرف مفعولا له كما في اسم

فاعل لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع كما في الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر

والنظر

والفاعل ولما كانت تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول

يعني الى الفعل

والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف المصدر فانه لا ينفه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه

يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى قيد الاستتار على ما في بعض النسخ

اي لا يضمر فيه

مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر مظهرا او مضمرا نحو اعجبني ضرب

زيد لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقرب شبها

اي اضافة

بالفعل لكونه نكرة نحو ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به

مثال الاضافة الى الفاعل

او ظرفا او مفعولا له حال كونه بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله

متصل بمضاف

اي اعمال المصدر مشبها باللام اي لام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بأن مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف

على أن مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوّز ذلك على قلة وقاربين شيء وبين المقدر به قيل

لم يات في القرآن شيء من المصدر المعرف باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب

الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا يعني فان غير اعتبار ابدال الفعل فالعمل للفعل من

غير تجويز ان يكون للمصدر لانه لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت

ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل

وهو كل ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا ففيه وجهان اي يجوز فيه وجهان عمل الفعل لان اصله وعمل المصدر

للنيابة وقيل على المصدر للمصدرية وعلى البدلية ففي قوله وجهان وانما فصل بين قسم المصدر
الذي لم يكن مفعولا مطلقا وكان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام على المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر ولو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق
اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام الفعل به اي لذات ما قام بها
الفعل ولو قال لما قام به الفعل كان اولى لان ما يحمل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال الرضي
في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وغير ذلك
وقوله لمن قام به يخرج باعدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج صفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام
به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به يكون من قام به تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان ولو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق
على هذا الكلام انه موضوع لمن قام به الفعل مع زيادة فيقول لمن قام به يخرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف الشراح رضي المصر واسند اخراج اسم التفضيل الى قوله
بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل
ولم يتنبهوا ان الاشتقاق يقتضي معنى الوضع كما مر فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة

بحذفه

وبحذفه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره
صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة يعني
ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكلما اشتق من المصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة
كحسن واحسن وضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل
ومن غيره غير الثلاثي مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي بميم
مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة مضمومة او لا وبكسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل
آخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان اولى
اكثر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا كما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا
مثال ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى
اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي عمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بزمان الحال والاستقبال بشرط
عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه بالمضارع

لان عمل المصدر هو مستقل بالعمل لمؤثره عامل

بل لمن قام به هو

سواء كان حرف المضارعة مضموما او مفتوحا

فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرو الآن او غدا فالمراد بالحال والاستقبال اعم من
ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا
لكن المراد حكاية الحال ومعناه ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذكر ازمانه او يقدر
ذكره ازمانه كانه موجود الآن وشرط ايضا الاعتماد اي على المتقدم عليه من المبتدأ او الموصول والموصوف او ذو الحال
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه م
لتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء
زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
وما قائم زيد وما قائم الزيدان م
المتعدي للماضي اي من زمان الماضي لا للاستقبال ولا في معنى الاستمرار واريد به ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل
الى المفعول معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه
ذهب الى عدم وجوب الاضافة لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقدير الاضافة ليست اضافة معنوية لانه عنده من قبيل الصفة المعمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر
الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غيره اي غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصب بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب بالفعل المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما
اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه
زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة لا عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم

لكراهتهم

لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير الصيغة الاولى بحيث يخرج من حد
اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب
وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا
على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ
اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا
ومررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فاته من
المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة والمجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرطه لعدم تطرق خلل الصيغة المفرد من حيث انهما
بالحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز
حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه
فان حذفها واجب مع التعريف تحقيقا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود اللام للتخفيف
التخفيف لطول الصلة بها كقوله ومن قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير فكقوله
تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فهو ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة ما لا اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع
الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واحتراز به عن ما هو من اسم الفاعل فقوله كالجنس

من فعل شامل لجميع الامور المشتق من المصدر دقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح
ما قبل الآخر نحو الفتحة وكسر المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب
والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر اسم الفاعل اي شرائطه
وحاله واذا كان موصوفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر
جيء على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا وامس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم
المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما
ابتداء او بعد الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فانتقل رحيم الى رحم بضم الحاء
اي صار الرحم طبيعة له كما بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة
المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لاسم الفاعل ولصيغة الفاعل التي هي وزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد لصيغة اسم

فلا يجي

فلا يجيء صيغتها من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اي كاينة على قدره بحيث لا يتجاوز عنها الظرف
منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صيغة لمصدر محذوف اي مخالفة كاينة على قدر السماع ومخالفة
مخالفتها لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به وكونه عاملا لصيغة اسم الفاعل مع اختلافها بالبناء
لمشابهتها اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان
لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول
لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها قسما قسما
وبيان حكم كل قسم وسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه ويبحث عنه ان يكون الصفة متلبسة باللام
او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافة فهذه اقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل واحد من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فصح بهذا صارت اقسام منها كم
مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة
من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية اي فاعلية الصفة والنصب على اي التشبيه معمول الصفة بالمفعول التشبيه
في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي هو معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع
وقال الكل آخر والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل

هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قوله حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اركب اي ثلثة امثلة
من الامثلة المقسم ذكرها للتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذا قوله مثل
هذا التركيب كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن
الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف
اشارة الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة التي بعد كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه للصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه ايضا بهذه
الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لكن قسما واحدا
منها مختلف فيه وساير الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف
بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة
في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن وجه الغلام او بحذفهما معا والخفة

فيه بواحد منها وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه
غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان
اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح
في السعة وجه الاستقباح انهم لما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فمقتضى الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه
وقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف
الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجاز بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في
الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة
المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام
الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن
وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة
حسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير
حسن لاشتماله على الضمير الغير المحتاج زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه

وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة

متى ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا

ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة في

كالفعل اي كان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها

وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فوجب

ان الصفة تطابق الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف تثنية

نحو الزيدان حسنا وجه وحسنا الوجه وجها وتجمع ايضا وجه وحسنو وجه وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين

اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول واحد فان بني اسم المفعول

من ما اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي في جواز الاقسام الثمانية

عشر في معمولي الفاعل والمفعول لعلم اسم فاعل وينصبان بهما ويضافان الى الفاعل اليهما تقول زيد قائم الاب في معروب

الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلت مثلا

زيد ضارب اباه وزيد معطي اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل او نصب تشبيها

بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول

والمفعول الثاني محذوف وكذا مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم التفضيل

ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي من حدث لموصوف قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لعدم شمول

فـ

قسم اسم التفضيل الى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة

اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله

لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله

بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر

وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال

وقد يستعملان في الاصل ايضا يعني اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى

منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة

حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان

هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول ويكون من حروف

المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او من جانبيهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتبين المعنى ليس بلون ولا

من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغير اي لغير اسم التفضيل ايضا

كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد فوجه وعدد من الحمرة او العورة وبه التفضيل انما

يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة والاولى

موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان افضل اشتق من فضل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل

فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان اريد ان يدل على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى الزيادة في

١٣٢

الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا وجه

او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة

وشرطه

شرط الطبع موافق لعدم بتقديم عليه لا ينافي الصفة

الجوع باشد ونحوه مثل اشغله منه اشغل من ذات النحيين المجهول المزيد فيه وبيان الشذوذ وعمي خال الجيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهر لم يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يجيء على هذا التقرير اشتقاق احمق على صيغة
التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب
بان المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخزف
على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلدت ليلة اخوه
بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا فيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
من قوله والجواب بان المراد الخ
اجهل وابلد لمن يكون امارة جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك قال والشيء الاخير على الحق
من قبيل العجب حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل
نحو فلان ابلد من فلان واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه
لم يشتق منهما قياسا معا لكثرة الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع قليلة
نحو اعذر لمن يؤاخذه معذرته والوم لمن يؤاخذه ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف و
يستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره
مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بشيء المفضل عليه مذكور قبل
لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد فقلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد فلا يجوز زيد الافضل الا بكونه

احمق من حمق لكن بهذا التفسير
قياسا لكون من اشتقاقه

في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا والاضافة ثم
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجمع
على عرف الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله
المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء او شيء مع مجرور او اكبر من كل شيء فاذا اضيف اسم التفضيل فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي رجحان زيادة موصوفه المقصود به على من اضيف اليه اي على
ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والالزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل لتفضيل الشيء على غيره فلا بد من ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون
موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا منهم بحسب الارادة لان المقصود من استعماله
هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي الثاني ان يقصد زيادة مقصودة مطلقة اي غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده
ويضاف اسم التفضيل للتخصيص كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا عليه السلام افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة

الى ما اضيف المقصود من
اسم التفضيل

اخوة يوسف وان يقصد الى غيره جماعة نحو فلان اعلم بغدادي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد او لانه منشؤه

او مسكنه ويجوز فيه اي في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من

اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه

مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا الذي ثبت به افضل من غير

ليس فيه الا الافراد والتذكير لكون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية

وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوا الناس وهند فضلى

الناس والهندان فضليا الناس والهندات فضليات الناس لمشابهته ما فيه اللام في كونه معرفة واما النوع الثاني

من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة وكذا المعرفة باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة

اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها

مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا ومعنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما وفي اسم التفضيل

الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكونه امتنع لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث

المختصة بالاواخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر كانها تمام

الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم المظهر اي الاسم المظهر بالرفع بان علته بعوضية الاستتار وانما خص المظهر لانه يعمل

في المضمر لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل

لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاعل دال على الفعل انه صح

اي بين افعل التفضيل وبين

قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها

ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل

ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه

لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ضعفت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته

الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا بحسب المعنى في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه

او حالا وهو اي الشيء في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره مفضلا ذلك المسبب باعتبار الاول

اي باعتبار تعلقه بذلك الشيء الذي اعتمد اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تعلقه بغيره

اي غير ذلك الاول يكون باعتبار الاول مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف

اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان رجلا هو الشيء الذي جرى اسم التفضيل

في اللفظ والكحل مسبب مشترك بينه وبين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد

وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب

حتى يجري عليه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات

الموصوف او لم يكن نحو ضارب عمرا وانما شرط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا ومفضلا عليه من وجه

اتحادهما بالذات لئلا يخرج عن مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف

الكحل الملحوظ مطلق الكحل المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار والتباين على ما هو الحق

بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل صح

مفضلا وبالثاني في

في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما يصح
فائدة وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه ان احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا
بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن الكحل
في عين رجل زائدا على الكحل في عين زيد فيبقى اصل حسن الكحل في عين رجل متحققا الى زيد ولا يبان يساويه او بان يكون دونه
والمساواة باقية لا تنافي مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن وفي عين كل احد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون
احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن زيادة فرفعا لان نفي الزيادة
لا يلائم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل متحقق الى حسن زيد لما بالمساواة او بكونه دونه والقياس
بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة ونفي الزيادة ايضا لان نفي الزيادة
لا ينفي ما يساويه من زيادة فيصح ان يقصد به نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من
جميع ذلك ان حسن الكحل كائن في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية في المظهر يمنع ان يكون عاملا في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا
فرق بين المثالين لان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاول في اسم التفضيل المذكور
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال

بالنفي يحصل جواز عمل اسم التفضيل

بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل
والمفضل عليه فيه متغايران بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه وهو عدم بعد الزوال
جواز عمله في المظهر مع انه ضمير لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين احسن ومعموله
اي العامل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد
باجنبي وهو الكحل اذ الكحل ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله
بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يجوز عن هذه الحيثية ما وضع له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ
والخبر العامل بالحقيقة يعني ان الابتداء لا لاسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالنيابة فانه لم يبق
اجنبيا فانه معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لزم الفصل
بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رايت رجلا احسن من الكحل في عينه منه هو الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انها ليست
من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة الكحل وبين
شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان يبين ان التعبير عنها غير منحصر فيما
ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه ولعل ترتيب غير ترتيبه ويتقل بهذا التبويب الى ما اشتهر به
واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رايت رجلا
احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار منه

وكلمة ثانيا ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بعين زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى
على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
من قبيل تفضيل الشيء على نفسه لعدم تعدد الكحل فان قلت ما علمت على كم التفصيل ذكر العين التي كان الكحل
فيها مفضلا عليه كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد فقد ما عليه استغنى
عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول
معناه ما رايت عينا كعين زيد يكون احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان الكحل في عين
زيد حسنا ليس في عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل لكان رفع الفعل بالابتداء
لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه
صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الى آخره ولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت يكون
جتدا بما هو مبدا المماثلة وترك موصوف حسن في المثل وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة
قوله واديا وهو منكر لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت
على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم
جماعة الركبان وهو مخصوص بركب الابل والتئية من التأوي كالتحية من حيي او حي وهو المكث والتاني وساريا
من الرأي وهو السير في الليل مفعول ارى الثاني من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول كوادي السباع حال منه قدم

قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل نسخه

واديا مفعول به

عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول كوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين
يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا
والجار فيه متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتئية تمييز
عن اقل لا ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تئية واخوف عطف على اقل هو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية
وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت
وقاية الله ساريا يقول مررت على واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي
السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون
ذلك الوادي اخوف منه واذا السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل فيه
من الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه منه بوادي
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة على وجه من دليل الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف
بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة
وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل** اي كلمة دلت **على معنى** كائن **في نفسه** اي في نفس
ما دل يعني الكلمة والمراد بكونه المعنى في نفسه دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية

نسخه م

ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعرّف ويكون المراد بكون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى آخره واحد

وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل

مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما

معنى حرفي لا بد في ملاحظته من طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بالمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك

المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل التضمني لكن لا تحقق

الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة

الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل ويتناول جميعها

اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان

نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه مقترن باحد الازمنة لوجود الاقتران

في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه

اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من ذلك

لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على

الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او النهي

عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء

التأنيث عطف على دخول قد وانما خص بلحوق تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا تلحق

استقلاله بالمفهومية فرجح كون المعرف نفسه ٣

النسبة الى فاعل ما وذلك ان ٣

وهو الظرف والجار والمجرور ونظيره ٣

الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بلحوقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها

فلا يرد نقضا بالفعل ساكنة حال من تاء التأنيث احترز بها عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء

فعلت اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك

لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او ما في معناه وخط فيه عنه بمنع احد نوعي

الضمير تجوزا اعني لزوم تساوي النوعين والاصل في خص البارز بالمنع لان المستكن اخفى ضمير فهو بالتعميم

اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فان المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك

الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما

يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله على ما دل على زمان الشامل لجميع

الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض بنحو الحدث قبل مس وبالدلالة

ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض بنحو لم يضرب وجه بان ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف

اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى لأن البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل

في المبني لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك

في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك فانه يبني على

السكون معه نحو ضربت لكراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل

بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا يبني على الفتح مع غير الواو فانه يضم

معها المجانسة لفظا كضربوا اذكروا المضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد حروف آتت

اي حال كونه مبتليا باحد حروف نأيت في اوايله يعني الحروف التي جمعتها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون

لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني

المتعددة كالعين وتخصيصه باحدهما عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا

وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بعض الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب او سوف فانه

للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم

لانه لم يسم مضارعا الا بهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين

ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا

كان او مؤنثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل

نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا

وللمؤنث الواحد وللمؤنثين غيبة اي حال كون المؤنث والمؤنثين غائبا او ذوي غيبة والياء للغائب

غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين

بالرفع البدلية من الغائب لانه واللام بمعنى بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها من النكارة الى المعرفة فهو في قوة النكرة

الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي اي فيما

ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف

مثل

مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما

كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون التاكيد

ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة

الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها لزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة

اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث

في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم

فالصحيح منه عند النحاة ما لم يكن حرف الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للمثنى

مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن

والمخاطبة المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد

الغائب المؤنث والواحد المخاطب واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال

الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل

يضرب ولن تضرب ولم تضرب والمضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع وذلك في خمس

مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه

تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين

ولم يضربا ولن تضربا الى آخره والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال

لا تنقض الحكم بجمع المؤنث

اي الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظاً اي حال النصب لخفة
الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما
لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم وفي المضارع المعتل الآخر بالالف والفتحة
تقديراً لان الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم نحو لم
يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان
العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين او سواء كان العامل فيه وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه اقوى وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع
الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد يقوم وفي يقوم الزيدان
واجيب عن الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب
خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائم الزيدان وكذا قائم هو على ان يكون موقع الاسم وان كان الاول غير تقديره
ما غير المطلوب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم
وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل
فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب الافعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان
ولن واذن وكي قال الزجاج اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال

بالضمة تم

لانه اذا كان موقع الاسم فيعطى اعراب الاسم

سيبويه

سيبويه انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية فنون عوضاً عن المضاف
اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود
وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل
الا بجعله مصدراً بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن وبعد او بمعنى الى ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الاشياء الستة
وقد يمتنع عطف الجزم على الانشاء فجعل مدخولهما مصدراً ليكونا من عطف المفرد على المفرد المتوهم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان اي التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة وتمثيل
ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف النون وكذا ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي
المخففة من المثقلة لان المخففة للتحقيق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا يناسب
ليست ان الواقعة بعد العلم هي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع
بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التحقق يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كلتيهما فيجوز في ان التي بعد الظن الوجهان ولن مثل لن
ابرح ومعناها نفي المستقبل نفياً مؤكداً لا مؤبداً والا لزم ان يكون لن في قوله لن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن يقتضي التأبيد وحتى يأذن الانتهاء واذن اذا ينتصب بها المضارع

اذا لم يعتمد ما قبلها بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها
على ما قبلها لا تنصب لانها لضعفها لا يقدر على ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها حكما وكان
عطف على لم يعتمد اي تنصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها
مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك
لكونه لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
مثال لما لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم يعتمد ظرف لانتصاب الملحوظ معها كانه قال
اي وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ التمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات النحاة الا اذا كان
انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو
والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع
باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي اي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى اي تنصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر الى زمان التكلم
ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى اي لانتهاء الغاية مثل اسلمت
حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله وبالنظر الى التكلم ايضا وكنت سرت
حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل

ولكونه لمن يحدثك الان اذا
اظنك كاذبا او كلاما ما

ادخوله

ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا او اسير حتى تغرب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها
فان اردت بالفعل الذي دخلت حتى الحال اي زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم
بعينه ويجيء مثاله او حكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع حكاية حال
الماضية كانك كنت في زمان الدخول تبينت هذه العبارة وحكيتها في زمان التكلم على ما كنت حينئذ وكان ما بعد
حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يكون في تقدير ان
لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدأ
بها كلام مستأنف لان بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلا على الاسم كما توهم بعضهم فيرفع
اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد
تقرر الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي من اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في حصول كان
كان الناقصة فهذا القول لان يحمل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فبقي الناقصة
بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون ما بعدها اخبارا متحققا
مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك
في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن

اي بطريق الحكاية م

ما بعدها

بخلاف ما اذا كانت تامة فانها
لا تقتضي الخبر م

ولا فساد فيه وجاز ايتهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام متحقق والشك انما هو في
تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب متحقق الحصول فقوله ايتهم عطف بتقدير جاز على جاز في الثانية
لا على كان السير حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في الثانية كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز
في كان سيرى حتى ادخلها في الثانية اى جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فهو هنا قوله ايتهم سار عطف
على كان سيرى ولا فساد فيه ولام كى التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان
بعدها لانها جارة ولام الجحود التى ينتصب بعدها المضارع هى لام تاكيد النفى بعد النفى لكان لفظا مثل وما كان
الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهى ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر
بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الكلام اى ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى ما كان
ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اى ما كان معذبهم والفاء التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير
ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى
الدلالة عليها والثانى ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد تقدم الاخبار او ما في معناه
من النفى المستقيم جوابا من توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة الخبرية أمن نحو زرنى فاكرمك اى ليكن منك
زيارة فاكرام منى او نفى نحو لا تشتمنى فاضربك اى لا يكن منك شتم فضرب منى ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم
اغفر لى فافوز ولا تؤاخذنى فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب منى

اونفى

او نفى نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل علينا ملك
فيكون معه نذير اى لينزل امر تمنى فعل فيندرج فى النفى او تمن نحو ليت لى مالا فانفقه اى ليت لى ثبوت مال
فانفاق منى ويدخل فيها وقع على صيغة الترجى نحو لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا اى لا يكون منك نزول فاصابة خير ففى جملة هذه المواضع معنى
السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء فى تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل
الفاء واما نحو سار زيد حتى تغرب الشمس ... تقديم احد الاشياء الستة فمحمول
على ضرورة والواو التى ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية
اى مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اى قبل الواو مثل ذلك
اى مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن اى لا يجتمع منك اكل السمك وشرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الاختين على ان المقدرة
بعدها الا ان ايضا فى نحو بها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى
اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت
ان تعطينى حقى وغيره يقدره بالى فما بعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الا اى لالزمنك الا اعطائك

حتى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واو وانما
منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان
المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضرب زيد او تشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان من قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على من قوله وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة
بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم بها وليس
فى الواقع مخصوصا بها كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ذكرها من حتى مرة فى الاجمال
ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكرنا ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع الفاء التى بمعنى اللام
الزائدة نحو اردت لان يقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على
الاسم الصريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل
الى الاسم الصريح وهو ان المصدرية ولا ام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان
الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان الغرض
الاول اغلب فى التى يليها المضارع ولان الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبا بعدها التنصيص على معنى
السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اظهارها مع لا

الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى ان لاستكراه اللامين
المتواليين لام كى ولام لا نحو قوله لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا
من غير عمل النصب نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا الزاجرى
احضر الوغى فى رواية النصب ولكن ليس بقياسى كما فى تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى احترز عما استعمل فى معنى النفى وهذه الكلمات
تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اى كلمات الشرط والجزاء التى بعضها من الكلمات وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهى اى كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما واذ وحيث بحذف ما المغيرة
فيهما ولا يجزم بهما فعلا وايضا حتى وما بحذف ان المضارع مطلق سواء كانا مجزمين او لا وما ومن واى واين وانى
الجازم بمجزم المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ فى كلامهم على وجه الاطراد والمع كيفما فلان معناه عموم الاحوال
فاذا قلت كيفما تقرا اقرا كان معناه على اى حال وكيفية تقرا انت انا اقرا ايضا اقرا عليها ومن المتعذر استواء
قراءة القارئين فى جميع الاحوال والكيفيات ولا مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التى هى موضوعة
للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اى يجزم المضارع بان مقدرة ويجئ
بيانه انشاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفى المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير لما هو اقرب
من الماضى ولما مثلها اى مثل لم فى هذا القلب والنفى ويختص لما بالاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت
الانتفاء الى وقت التكلم بما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم

الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز
حذف الفعل اي يختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول
ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا بالتوقع لما غالبا
في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع نحو لما يركب الامير لمن يتوقع ركوب الامير وقد يستعمل في غير المتوقع
ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل وتدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا
ثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضد لا اي
النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المقصود كلم
المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الشيء الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشيء سببا للشيء
فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة
عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم

ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما
اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام عنده
ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني
على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع
صلاحية المحل وان كان الثاني فقط مضارعا فالوجهان اي الرفع والجزم جائزان الجزم لتعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتاه او اتيه واذا كان الجزاء
ماضيا بغير قد لفظا فقيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا
كقوله تعالى وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط
فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك فانما
قال بغير قد ليخرج منه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك
امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان
منفيا بلم فانه ممتنع فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير ادوات الشرط في معنى
فالوجهان اي الاتيان بالفاء وتركها لان ادوات الشرط لم تؤثر فيه تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيقوى بالفاء

وأثرت في تغير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير من وجه وإن لم يكن قويا نحو
قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين ومن عاد فينتقم الله منه وإلا أي وإن لم يكن الجزاء الماضي أو المضارع
المذكورين فالفاء لازمة فيه لأن الجزاء إما ماض بقد لفظا كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس
أو تقديرا كما تقول إن أكرمتني اليوم فأكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط
في الماضي فاحتاج إلى رابطة الفاء والجملة الاسمية أو الأمر أو النهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما أو لن أو غير
ذلك كالنهي والوضع وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج إلى الفاء ويجيء إذا
التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لأن معناه قريب من معنى الفاء لأنها تجيء بعد حدوث
أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء أكثر وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لأن إذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية وفاقا بينهما كقوله تعالى وإن تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم إذا هم يقنطون وإن التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة إنما كانت مقدرة
بعد الأمر نحو زرني أكرمك أي إن تزرني أكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لا تفعله يكن خيرا
لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه لأن المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني نحو
ليت لي مالا أنفقه لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل تصب خيرا أي إن تنزل تصب خيرا
إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحا لأن يكون سببا لما تقدم وقصد السببية
أي سببية ما تقدم له فحينئذ يقدر إن مع مضارع مأخوذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء جزاء به

وإنما

وإنما اختص تقدير إن بما بعد هذه الأشياء لأنها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بما يترتب عليها
فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية لها فإذا كان المضارع الواقع بعدها كذلك أي فائدة وقصد سببية (جزء كان)
الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر إن مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فيجزم به نحو أسلم
تدخل الجنة فإن المطلوب بأسلم هو الإسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سببها وقصد أداء تلك السببية
فقدر إن مع الفعل المأخوذ من أسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل إن تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر
تدخل الجنة أي إن لا تكفر تدخل الجنة لأن النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل
النار عند الجمهور خلافا للكسائي فإنه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لأن التقدير على ما عرفت
إن لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد ولعدم امتناعه عند الكسائي فلأنه يقول معناه بحسب العرف إن تكفر تدخل ان ط
النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا إذا قصد السببية وأما إذا لم يقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب أن يرفع إما بالصفة إن كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
فيمن قرأه مرفوعا أي وليا وارثا أو بالحال كقوله تعالى ذرهم في طغيانهم يعمهون أي عامهين أو بالاستئناف
كقول الشاعر وقال رائدهم أرسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الأمر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها
مثال الأمر وكان المراد بصيغة الأمر فإنهم يطلقون أمثلة الماضي وأمثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض
الشروح إنما قال مثال الأمر لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال اشتهر في المعنى المصدري أيضا فأراد التنصيص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب

١٣٤

[illegible]

بها الفعل شاملا لكل امر غايبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز
عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها الفعل من المفعول لا من الفاعل المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأه على صيغة الخطاب
وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان آثار بقيه للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه دون المعنى
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لا تأثير
ما فيه اللام من المجزوم معنى فاعطي حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش وارض وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا
لم تضربوا ولم تخش ولم ترض ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده
اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب
ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب اعلم والمراد بالباب
ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من الرباعي فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقي
بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كونها اي الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل في اقتل اقتل
بالفتح التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المعلوم من الرباعي اذا قيل بكسر التاء مكسورة فيما
سواه اي سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل التبس بالمضارع المجهول من الاضرب

اضرب

حرف حي

عن الخروج من الضم الى الكسرة
الضم على تقدير الكسر

ولو فتح لالتبس باللام منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو اقتل
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة منه ضمة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان رباعيا مفتوحة اي الهمزة
مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجبة فيها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل
مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي الفعل الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه
لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا بعد ان يراد بالموصول الفعل اليه بيانية و
هو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان الفعل
الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره نحو ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان
للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج
من الكسرة الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء نحو تعلم
وتوسل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودحرجت وخوف اللبس هذا علة لقوله ويضم
الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه
لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في نحو روي ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه
الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول منه كما ذكر

اضرب مثال لما يكون بعده كسرة

وبقية ذكر معتل العين في المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح في قيل وبيع واصلهما قُوِلَ وبُيِعَ
نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحي بكسرة فاء الفعل نحو الضمة
فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراءة بالاشمام في هذا النوع
وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور
عند النحويين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام
نحو فعال م الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بالنقل
وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب قيل المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد
والانفعال م باب اختير المجهول من المعتل العين من باب الافتعال نحو اختير وانقيد في جريان اللغات الثلث اذ يقال فيهما
نحو قيل وبيع باللغات الثلث دون استخير واقيم اذ ليس فيهما نحو قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما
في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين ساكنا ما قبلهما والقياس اذا سكن ما قبلها ان ينقل
حركتها اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي حذف
فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويتدحرج
وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين
في المضارع الفا اذا كانت واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجاب ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح

ما قبل

ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي غير الفاعل يتعلق
الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه فهو يكون نسبة الفعل الى الفاعل على
الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر من الفاعل وقائم به وهو مسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه
متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فانه فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان بحيث م
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي قد يصير متعديا بالهمزة نحو اذهبت
زيدا وبتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد
والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى ثلاثة نحو اعلم واري بمعنى اعلم وهما
متعديا الى مفعولين فلما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة زاد مفعول آخر ويقال له المفعول الاول واما الحاق
الآخر وهو انبأ ونبأ وخبر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما
هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني

والثالث من منصوبيها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب
وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المتساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي تكون تارة للظن
وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية
لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما
فقولك علمت لبيان ان ما انت به من هذه الجملة عند حين تكلمت بها واخبرت بها من قيام زيد انما هو العلم
واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك في باقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية المسند اليه والمسند على انهما مفعولان لها ومن خصائصها المسند
يصح انه مع خصيصة ان ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر
احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسببه ان كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر
غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما في قوله تعالى ولا تحسبن بالياء المنقوطة من تحت الذين يبخلون هو خيرا لهم
فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على عزائك انا طالما قد وشى
بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو مفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

[margin:] يبخلون بما آتيهم الله من فضله

على احدهما مطلقا نحو فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى ويعطى الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان
معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد منه فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك
لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع
قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء
اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما
يجوز الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما
على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند تقديمها ايضا نحو ظننت
زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد
قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر ونقل بعض النحاة
ان الاعمال اولى على تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو
ان الغاءها في هذه الصور واجب فهذا قيد جوازه احترز به من جواز الالغاء اي فقوله اذا توسطت يعني بين مفعوليها
او تأخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلق الالغاء من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب توسطها

قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء شاذا او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف اليه ما فيه معنى الاستفهام
نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على معمولها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو مثال التعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما
تعلق قبل هذه الثلثة لانها في صدر الكلام وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب
التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج
لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا يقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك حذف انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على
الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء جائز لا واجب والثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطاله في اللفظ لا في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قال
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا
ولا يجوز في سائر الافعال فلا يقال ضربتني ونحوه وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول
به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر

الامكان

الامكان لاتفاقهما من حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس بالاضافة الى
ضمير المتكلم صار كانه غيره لعلة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر
الامكان وافعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به وقد اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما
نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رأى البصرية والحلمية مجرى القلبية بجواز
فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى آخر
قريب من معانيها الاول ومن انه العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا الى اثنين
فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة ظننت زيدا بمعنى اتهمته اراد به ما كان لوهم والوهم نوع من العلم
ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه دون العلم
بنسبة شيء من حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر
ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها
معنى قريبا من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة

ووجدت وجدا اى سخطت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** انما
سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل
على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة
عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها
خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة للصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة
لانها لا تشتمل على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى
بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع تقرير الفاعل على صفة
على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا الكل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بجميعه
الا هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لان اصل الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور
لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعهما لا التقرير فحسب فخرجت عن حدها
فظهر بما ذكر ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج افعال التامة اصلا وهى اى الافعال الناقصة
كان وصار واضحى وامسى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وفتئ واصبح
بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوا كان وصار وما دام وليس ثم قال

وللا

وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وتحمل زيد مالا اى صار
زيد مالا كاملا وقد جاء جاء بمعنى فى قولهم **ما جاءت حاجتك** ناقصة ضمير فيها
وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها
اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فى ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اى حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة فى قولهم
ارهف شفرته حتى قعدت اى صارت الشفرة كانها حربة اى رمح قصير قال الاندلسى لا يتجاوز بجاء
وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان نحوهن
على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر **لاعطاء الخبر** اى لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه **فترفع** هذه الافعال الجزء **الاول**
وتنصب الجزء **الثانى** لشبهه بالمفعول فى توقف الفعل عليه **نحو كان زيد قائما فكان**
تكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كاينا فى الزمان
الماضى **دائما** من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا **او منقطعا**
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة

بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان يكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا عن ذلك الضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله يكون ناقصة
اى كان يكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة
لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على الماضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء
لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما والماء حجرا او حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى
بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله
تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح
باخر النهار
وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها
مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون

الجملة

الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويكون بمعنى صار
نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة
ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل في الصباح وظل وبات
لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان تامين
ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلا في حكم العدم
ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا او مشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا
لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها من البين
اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام وفعل
ماض معناه خرج اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل
لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها
ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اى قبل فاعلها

خبرها اي عن وقت يمكن ان يقبل عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته
للامارة اماده لانها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها
لفظا ملفوظا او تقديرا كقوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ افادة لو لم يدخل ادوات النفي عليها
لما لزم نفي النفي المستلزم الاستمرار المقصود منها ومادام لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت
خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظ ما مصدرية فهي
مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك
من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي ومن اجل انه لتوقيت
امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره
ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام
جلوس زيد فما دام لم يستعمل مادام بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود غيرها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان
الحال مثل ليس زيد قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الان وتارة بزمان الماضي نحو خلق الله تعالى مثله ليس

وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم اخبارها
اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله
فعل فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يوجد
ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة
عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا
كالمثال المذكور وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال
واقعة على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح
وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت
نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول
المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك
الخلاف من غير مادام لان ادوات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار
بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل من جانبه

اخبار

وهو ان القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي ويمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارك
ومجادلات وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ليس في اول ما الثانية من القسم المختلف
فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان **افعال المقاربة ما وضع** اى فعل وضع **لدنو الخبر**
اى للدلالة على قرب حصوله للفاعل **رجاء** منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجاء بان
يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب ترجي ذلك وتطمعه لا انك جازم به **او** وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل
حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لا ترقب الخبر على حصوله للفاعل كاد في قولك
كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بحكم بقرب حصوله **او** وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل **اخذا فيه** اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه **فالاول** اى ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسى** قال سيبويه عسى طمع و
اشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المخوف وهو غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع
ومجهول وامر ونهي ولا غير ذلك من الامثلة ولم يتصرف فيه عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات

[هامش: بحث افعال المقاربة]

[هامش: وتحقيقه ان [illegible] معنى الاشفاق [illegible]]

بحرف في الاغلب في معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها **تقول** على احد استعماليه **عسى زيد ان
يخرج** وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر
اى عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان شبيه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل
قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب بشبه المفعول ويسمى تتمة
وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا
وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشيخ الرضي والذي ارى ان هذا
وجه قريب **وتقول** على الاستعمال الاخر **عسى ان يخرج زيد** بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في
علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير
اقامة مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل

ذلك من باب التنازع بين عسى و يخرج في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا

عسى لما عقدنا عليه وان اعمل الثاني كان اسم ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على

هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيها

لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي

امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته

لقول كاد قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي الموضوع لدنو الخبر هو حصول كاد زيد

يجيء فتقرر عدم دنو الخبر لعكسك باشراف على حصول الفاعل في الحال فخاطر اسم محض كما هو الاصل وخبره

فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي

للحال وقد يدخل ان على خبر كاد تشبيها لها بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها لها بكاد كقوله

قد كاد من طول البلا ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للاخر اعطى لكل منهما حكم الاخر وبه و اذا

دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على

القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا

كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانه بدليل فذبحوها

والما في المستقبل فلخطاء الشعراء في قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فانه يدل على زوال رسيس الهوى اذا غير الهجر المحبين

وتسليم فحولهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا ان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما غير لتخطيهم وكجيب

عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله

فذبحوها قرينة يدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في

وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلخطاء بعض الفصحاء مخطئ ذا الرمة وذا الرمة في تسليم تخطئتهم روي

عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة بغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ

ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما لم يراها وقيل

يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا

يفعلون وقد عرفت وجه التمسك مع الجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اراد رسيس الهوى

بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل

على سائر الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك فلم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه فيه الفتح

وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل وتواخذ بشروع في الخبر طفق

بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب

١٤٣ بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب في جعل طفق واخذ بمعنى شرع وهي

اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب

بفعل وجعل تقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما وأوشك بعد اسرع عطف على طفق
وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجه نحو اوشك
زيد ان يجئ واوشك ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد نحو اوشك زيد يجئ فعل التعجب
ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية
فافراد الفعل بالنظر الى ان تعريف الجنس المفهوم في ضمن التثنية وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغه
وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس في ضمن التثنية والجمع بالنظر اليه فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال
فلا ينتقض الحد بمثل لله دره وواها له ويكس بمنقض نحو قاتله الله من شاعر ولا يشكل بعشرة فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل تستعمل له بعد الوضع او المراد
ما وضع لانشاء التعجب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب
او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احداهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله نحو ما احسن زيدا وثانيهما
صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا مبنيين في التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين
فلا يتغير الى المضارع والمجهول والتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا
واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لاتحادهما من حيث
ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا من الفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اعطاه للطعام وما امقته للكذب ويتوصل
في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد لما فيه لون او عيب بمثل ما اشد اخراجه

واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا
بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او المجرور
والمجرور على الفعل وتاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا
ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال
ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير
غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما للتاكيد او للتنبيه
على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود لكن ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين الفاعل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا او اكرم اليوم بزيد لانهما جريا مجرى الامثال
كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق
واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في الماضي حسن واقع دائم
الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبل وما مبتدا اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما جهل سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر وعند الفراء ما موصولة

عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله حسنا شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية بما بعدها

خبرا قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستعمل
من الاستفهام بمعنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه
الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل بمعنى الفعل عند سيبويه
والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول تقول اي بان تقول اي
ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند
الاخفش واحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي بجعل اللازم
متعديا فالمعنى صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية
كاخرج ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعل اي احسن انت زيدا او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال
الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد ان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن
فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فانه فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم
فلا يكون مثل مدحته او ذممته منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس واصلهما اي الفعلان نعم وبئس على وزن
فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح
الفاء وكسر العين وهو الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتحة الفاء والثالث اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح كسر الفاء واسكان العين

قال

قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل
معرفا باللام لعهد الذهني وهو لواحد غير معين ابتداء وتصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام
تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام
اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل
وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا
او ضارب رجل او زيدا او حسن الوجه ات او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التميز مثل فنعما هي اي نعم
شيئا هي وقال الفراء وابو علي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما اي محذوفة لان التي محذوفة
اي نعم الذي هو هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء ففي فنعما هي نعم الشيء فما هو
الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله
غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى الضمير للمبتدأ لقيام اللام لتعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف مثل نعم الرجل زيد وزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره والاخر مبتدأ
محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل
زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص بعد شرط صحته وقوعه مطابقة
الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون
وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة
هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما وقد وقع بئس مثل القوم
الذين كذبوا بآياتنا جواب سؤال حيث وقع المخصوص من الذين كذبوا جماعة ازواله الفاعل وهو
مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين
صفة للقوم وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذكره في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون
اي نحن وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم
حبّ في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي صار محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل هذا
الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا لانه هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص
مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
وبعده اي بعد حبذا كالاعراب مخصوص نعم في الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده
حبذا وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعل

بحث حروف

هو ذا الا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب جزء تمامه فالراكب حال من
الفاعل لا من المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم
اي ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتياج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى الاسم متعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي بفعل

حروف الجر

كان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
استنبط من معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى
ما يليه سواء كان ظاهرا نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل الكلام كقوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها يضيف الفعل او معناه الى
ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى
وحتى وفي ذكره هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام
ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواوها اي الواو التي يقدر بعدها رب وفي عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فبعضها الاول لا يكون الا
حرفا وثمة التي بعدها يكون حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء الغاية

والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية ويريدون بها الغرض والمقصد فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا اعم
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ ابعد والتجئ اليه والتبيين بالجر عطفا على الابتداء اي ويجيء من التبيين
اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام والتبعيض اي قد يجيء من للتبعيض
وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد
من الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء
الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو سرت الى السوق او في الزمان نحو
اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المتكلم منته اليه باعتبار الشوق والميل

نحو

بمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كالى اي غالبا في
كونها لانتهاء الغاية او بمعنى مع كثيرا ادم يكتفى في كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء
الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال
حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها
خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي الظرفية مدخول الشيء حقيقة
نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل
حكاية الله [illegible]
اي على جذوع النخل والباء للالصاق اي للافادة لصوق امر الى مجرور الباء بنفسه كما في به داء او بغيره
فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل في
صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه
فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس
ملصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي للافادة وقوع مجرورها في مقابلة
شيء اخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء
على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء

لاختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر
في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر بهذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام
والنفي سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والتقدير حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والتقدير او كان خبرا لكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام
للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي بيان علة شيء
ذهنا نحو ضربت للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد
انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو
لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها
لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار خاصا واقل مما لم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو
على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة و
فعلها اي فعل رب يعني الذي تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي

نحو رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القرائن
نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة مع الضمير
والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا ورجلين ورجالا وامراة
وامراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربهما رجلين ربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما
الكافة اي المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوقها على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فتدخل على الكلم ويجر اخره نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة
نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو واو العطف عند سيبويه وليست بجارة
فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها
حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها بغير رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة
استعمالها دون
الاستعمال في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها من الباء لغير السؤال يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني
حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره
ولا لا فعل به فلا يقال وه والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها بالقسم
وحين الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله

من الاسماء الظاهرة حطا لرتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل
في باب القسم وهو اسم والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل و
كونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون مع حذف الفعل يكون مع
ذكره نحو بالله لافعلن وبالله احلف وكما يدخل على المظهر يدخل على المضمر نحو به لافعلن وبك لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما يختصان ببعض هذه الامور
كالوقت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء [illegible]
مع الاختصاص وبدونه كان التاء ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف
النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في
الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد
يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤا تذكر يوسف اي لا تفتؤا واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما في
معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد
قائم والله للاستغناء عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة الاولى المذكورة وان كانت جوابا
للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا دليل الجواب لا الجواب ولهذا لا يجب فيه علامة في جواب القسم وعن للمجاوزة
اي المجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني او وصوله الى ثالث نحو رميت السهم الى الصيد

او با

او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اي تفوق
شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين بعض ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة
نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمثل نحو يضحكن
كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة ويختص اي الكاف بالظاهر اي الاسم الظاهر
عند الجمهور فلا يقال كك استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه جاز
ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي والحاضر فيهما للابتداء في الزمان
الماضي بمعنى اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبتدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي
الذي اريد بهما كما اذا قلت ما سافرت من البلد مذ سنة كذا وما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرطين يكون هذه
السنة ماضية لا يكون فيها فان معناه ح ان ابتداء مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد بعده الى الان
والظرفية مطلقا لا الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر الذي
هو برمته حاضر او ان مضى بعضه بمعنى اذا اريد بهما الزمان الذي هو حاضر فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك
الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر
عندنا لانه لم ينقض بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبار مجامعة ابتداء زمان الفعل فالمثالان
المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي رؤية

بحث الحروف المشبهة بالفعل

منذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها مما قبلها فاذا جرّت بها ما بعدها
تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت
تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به انها لفظا فلانها مثلها كالفعل الى الثلاثي والرباعي
والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت
وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع كل من صيغتي جمع القلة
والكثرة والاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة
وهي انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ اخّرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة ولها اي لهذه
الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام او كل منها يدل على قسم من الكلام
المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي حكمها باقيها
على خلاف المضاف اي يقتضي عدم الصدارة لانها مع جملتها في تاويل المفرد ... ... كلاما
ومع لو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وان حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على
عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة على الافصح اي على الافصح
اللغات مثل انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي حين اذ لحقتها
ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير

الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة
التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها وان كانا جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما
في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة
الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه
موقع الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال
زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم
وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة
نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ
مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي لان ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون
المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذا بعد لولا التحضيضية لان ما بعدها اسمها وخبرها بعدها معمول الفعل
الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا ان سعاد لك زعمت اي لولا زعمت ان سعاد ولولا انك حضرت مسجد معك
وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك
قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقديران اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران اي الفتح
والكسر نحو ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معهما جملة نحو من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فاكرامي وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد

من يكرمني فجزاءه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتداء او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيه الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته القفا واللهازم ثابت وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى الظن وزيدا مفعول الثاني وسيدا مفعول الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يجزم قفاه ولهازمه اي ~~يتصل~~ [ان يأباه] بعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ثابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالعبد لانه عطف على اذا اعبد القفا الى آخره ارمثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد في نسخ كثيرة من الشرح من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا هو من جنس القول ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة في جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثال ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون هو ما علمت فيه

بتاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكرها خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه ومن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم اجتماع العاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي كون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه فكانه لم يعمل فيه فلا يلزم [فكانه لم يعمل] المحذور ولكن في جواز العطف على محل اسم لكن اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز الى اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما يقول لم يخرج زيد ولكن عمرو خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل

العطف على محل اسمها العدم بقاء معنى الابتداء فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اى لاجل ان ال
المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة
على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت
على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على
ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها
يلزم توالي حرف التاكيد والابتداء بمنزلة المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون
اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل وقد دخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها
وان لم يغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ا
يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها
على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل واللام على كلا التقديرين لازم لها واما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب بكثرة امر الالغاء لا يظهر
فيه اعراب لنقل لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اختلاف ما هو مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا في حالة الاعمال
لا يلزم اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اى دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اى من افعال التي

هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك
اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت
لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اى تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتدا والخبر لا في الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيين خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل
الوجوب في ضمير شان مقدر والبيت في تقدير ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة
به كما سبق واهمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واهمال المفتوحة
بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقد رد اخبر
الشارح حيث يكون اسم المفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرها فيكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت
في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد يكون عاملة وقد لا يكون والعمل اللفظي وان كان اقوى من العمل
في التقدير لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى
فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
ودواخلها فعلها على المبتدا والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة في غيره اى غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المظهر الشعر نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه 152

رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك
لم ابخل وانت صديق ويلزم معها اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف نحو قول
الشاعر فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم او لزوم
هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين المصدرية الناصبة ليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف
النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل
بمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما والفارق بينهما اما من حيث المعنى فلان ان على الاستقبال
في المخففة والا في المصدرية واما من حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا ففي المصدرية والا ففي
المخففة وكأن للتشبيه اي لانشائه وهو حرف برأسها على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب
ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كأن زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف
ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما يدخل على المفرد وهو المصدر وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كأن فتلغى
عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون
كأن ثدياه حقان وان اعملها قلت كأن ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال الخبر مقدر بعده الغير لعدم الداعي اليه كأن

ان ثا

ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون انها مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصلها لا كان ان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة ليس بعيدا ان ما بعدها ليس
كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع
توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا
معنويا والغرض هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا
ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس بهما ما اجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه
اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه لا يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح ولا اعرف
شاهدا ويجوز معها اي المشددة والمخففة الواو وهي انها تعطف الجملة على الجملة والا فاعتراضية وجعل الشارح
الا خبرها لظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما ثم اي التمني
كائنا على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير
كان وتمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول اتمنى ايام الصبى كانت رواجعا والمختون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من ضمير المستكن في خبره المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها راجعة

153

ولعل للترجي اى الانشاء ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او محذوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون
ولعل ان الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اى بلعل كما جاء فى اللغة العقلية واثنه
الراقى فى ذلك وداع دعانا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
دعوة لعل ابى المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص فى شرحه
انه وقع مجرورا فى موضع آخر فالنسبة حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابى المغوار بالياء فيجيء الحكي
فى الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدم ما جزم بالجر بوجودها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة
العطف فى اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو
والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اى المفرد منها وعند الاكثرين
ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل ليست بعدها سوى نحو جاءنى زيد بل عمرو وليست منها
لان ما بعدها بدل الغلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح ولا معها فصيح مطرد فى كلامهم لانها موضوعة لتدارك
مثل هذا الغلط فالاول الجمع الاربعة امر ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع هنا ان لا يكون
لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان
او مكان فقولك جاءنى زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اى حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها فهو لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء

مبحث حروف العاطفة

للتر

للترتيب اى للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اى مثل ثم فى الترتيب غير ان المهلة حتى اقل منها
فى ثم فهي متوسط بين الفاء التى لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اى المعطوف بحتى يجب ما اتفقا
وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اى متبوع معطوفها ليفيد اى العطف
بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليهما حتى يميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه
غيره فصح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه حتى شمول جميع اجزاء الكل
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة
من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة
المعتبرة فى ثم انما هو بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق
الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثنا
ساير الناس وكذا المناسب فى الذهن بعدم ركبان الحجاج على رجالتهم وان كان فى بعض الاوقات على
عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحجاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل لجميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه
يفيد شمول العموم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة
ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة عندهم محمولة على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر معنييها وهو

كون مدخولها جزء الان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في الفعل والكثر في الوجود من اتحاد التجا
وزين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى
ان يقع الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما يشتمل المجاز ايضا كما وقع في بعض الحواشي واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي الدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما
اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لا لانها مستعملة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يقع بعدها بلا فاصلة احد المستويين
والمستوي الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين
من المخاطب ومن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين
لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يلي
الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول من سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح فما
يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض
نسخ الكافية المقروء على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت
زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله من رتبة الافصحية غير مناسب لانه لما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو من اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وقد عرفت ذلك من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه

كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون لا ونعم او وكلا
لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما قيل اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه صح
جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ام لا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال
الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على تعيين
وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل منهما حكما اخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة
ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر
لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة في الشك في ان
الواقع بعدها اخبر شيء وذلك انها لابل ام شاة اي ان المنقطعة في انها لابل او رجل جزية فكانك قلت
انها ليست بابل واضربت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء اخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة اي
بل اشاة واما استفهم كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على اخر باما يجب
ان يتصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام
مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يتصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد
او عمرو ولكن لا يجب جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من حروف العطف والا لم يقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا العطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا

والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام
كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى ولا الثانية عطفها
على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا نعو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا
اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات
لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اى بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الاول
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف بكلمة بل وكلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو وفيه خلاف فذهب بعضهم
الى ان كلمة بل يصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اى بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم
الى انها اثبتت حكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد
بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اى غير مستعملة بدونه فكأنها
لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضه لا فيكون للايجاب بما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام
زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات
ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فيجعل كل تقدير مستعملة
بدون النفي حروف التنبيه الا واما وها تصدر الجمل بها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي المتكلم اليه

ولهذا

صح حروف النداء

بحث حروف الايجاب

ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء
الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء
حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واى بفتح الهمزة
وسكون الياء والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب يقسم الى
قريب يتصف باصل القريبة عن زيادة وكذلك اى والى الاقرب متصف بزيادة القرب ولا الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم وبلى
واى بكسر وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف تتبين
وجه تسميتها حروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها من مخففة لمضمون ما سبقها ما كان او غيرها في جواب اقام
زيد يعني قام زيد وفي جواب الم يقم زيد يعني قام زيد وبلى في جواب الم يقم زيد يعني قام فمعنى بلى في جواب الست بربكم
انت ربنا ولو قال في موضع بلى ههنا نعم كان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تقديرا
للاثبات والمستفاد من انكار النفي وقد اشتهر بين اهل العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم وقال زيد
نعم يكون اقرارا ويقوم نعم مقام بلى تقريرا للاثبات بعد النفي وبلى مختصة بعد النفي يعني نقيض النفي المتقدم وجعله
ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اى قد قام زيد او مقرونا به فهي اذا
تنقض النفي المقرون بعد الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ ما
تصديق الايجاب كما تقول جواب اقام زيد بلى قام زيد واى اثبات بعد الاستفهام لا تدخله غيره استعمالها

مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف
لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون
المقسم به [illegible] والله والعود يقول اي والله واي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان بفتح
للخبر وفي بعض النسخ تصديق المخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد ولم يكتما [illegible] وجاء ان
تصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم لعن الله [illegible]
وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا كقول الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب
فمجيئها في غير الموضعين خلاف ما ذكره المص لكنها تقدمنا بالخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا
فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر ليس
واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى فكيف
في كلام الباري سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد
مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما
المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت
وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين واو القسم المتقدم

مبحث حروف الزيادة

على

على لو نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى ناضر السلم على تقدير
رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب
ومع اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا لكون تلك المذكورات مع ما كلمات ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق كما ان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم وانما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو
العاطفة بعد النفي ايضا لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد
ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو
لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث يستغنى عن القسم فكانه
لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف نحو قوله في بئر لا حور سرى وما شعر [illegible]
الهلكة جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام فقد ذكرنا [illegible] مشتملا على [illegible] زيادتها
فلا حاجة الى تكرار احرف التفسير اي فيها تفسير لكل مبهم من المفرد نحو جاءه زيد اي ابو عبد الله والجملة كما في قوله تعالى
[illegible] وان وهي اي ان مختصة بما في معنى القول اي بفعل متعقد في معنى القول تقدير المقدر في الاكثر
غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول [illegible] فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا
مقدر اللفظ غير صريح القول موافق معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه

المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت
فان ترك ان دال الطاء ان ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت بمعنى القول وليس تفسيرا لان في قوله الا ما امرتني لانه مفعول الصريح
وقد يفسر بها المفعول به اللفظي كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت فقوله ان اقذفيه
في التابوت تفسير لما يوحى الذي هو المفعول اللفظي لاوحينا **حروف المصدر ما وان** المفتوحة المخففة **وان** المفتوحة
المشددة **فالاولان** اي ما وان المفتوحة المخففة **للفعلية** اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية
فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك
اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية
قال الشارح وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوله في الدنيا ما الدنيا باقية **وان** المفتوحة المشددة
للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كنت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تدخل
في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر فقدرت
الكون نحو اعجبني ان هذا زيدا اي كونه زيدا **حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها**
صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويليها
الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل **لفظا** نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا ضربت
وهلا زيدا تضربه فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب

له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى التحضيض على فعل مثل ما فات **حرف**
التوقع والتقريب قال سمي بحيث لها فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلابد فيها من معنى
التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي تقريبه من الحال مع التوقع اي يكون متوقعا للمخاطب
واقعا من قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل من قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذن ثلثة معان مجتمعة والتحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق
التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه **وهي في المضارع** المجرد من ناصب وجازم
حرف تقليل **للتقليل** اي ينضاف الى التحقيق والا غلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق
مجردا من معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد مر بيت سابقا **حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام** ولا يتقدمهما ما في حيزهما لدلالتهما
على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام
زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها
اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون
بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال
فاذا رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه

بحث حروف المصدر

بحث حروف التحضيض

بحث حروف الاستفهام

ذا جاء والهمزة اعم تصرفا من التصرف فيها باعتبار استعمالها اكثر من التصرف في هل تقول
أزيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت كما مر وتقول أتضرب
زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للاثبات ما دخلت عليه وهي للانكار دون هل نحو هل تضرب زيدا لان المستفهم
عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة مع
ام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل
في باب الاستفهام والاقوى فيها انسب واليق ويقع مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة متعدد
لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك
ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول أثم اذا ما وقع وأفمن كان وأومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء
والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما
لها صدر الكلام اما ان فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني ان دخل في المستقبل وفي بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخل على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك
وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع مني ايضا
اكرامك فيه وايضا كذلك لو للماضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضرب فيما مضى
فقد وقع مني ضرب كما مضى فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله ولامة مؤمنة خير من مشرك ولو اعجبكم
اللفظ الظاهر

واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر
في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء المقدر
فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم
كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا يدل على لزوم الفساد للتعدد الآلهة ويعلم ان الفساد
منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال لتوهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ منك المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء
الملزوم المجهول وان المعنى المشهور في سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام وكلا الانتفائين
معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان
استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه
لو استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمها اي ان ولو الفعل لفظا نحو ما مر من الامثلة
او تقديرا نحو قوله وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فانه وانتم ارتفعا بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا

فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا للفاعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل معا
من حذف الفعل وحده ومن ثم تعين ان اي من اجل لزوم الفعل بعدها قيل بعد لو المحذوف فعلها انك
بالفتح لا بالكسر لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة
وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل
في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت وقيل
لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت
يدل على معنى ثبوت المقدر ههنا فهو عوض حقيقي عن الفعل المقدر بل كالعوض وبهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز ان يقع ذلك الاسم الجامد خبر ان لتعذره
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ومع
فعل في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم فيه ترك في لكونه ظرف زمان
واحترز به عن توسط القسم بتقديم جزء الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون
الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط الجواب
حينئذ يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما فهو جواب للقسم لكون التقديم عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا
بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط

اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقدم جزء الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى
الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط
ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز الغاء القسم
فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم جزء الشرط وجواز
اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك
وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي في الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار
القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه باعتبار الاول
على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال
على الاول لكنه اراد اتصال الصحيح المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث انه لما
وتقديره القسم كاللفظ اي كالتلفظ به او مقدرة كلفظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان
الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم
فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى بان يقول لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة

جزاء يجب فيه الفاء **واما للتفصيل** اي لتفصيل ما اجمل المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد
فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمل في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة
القراين وقد جاءت للاستيناف من غير ان تقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب فهي ما كانت لتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور دالا على احد القسمين على الآخر كقوله تعالى
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما
الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء
في جوابها وسببية الاول الثاني **والتزم حذف فعلها** اي فعل الشرط **وعوض بينها** اي بين اما وبين
فائها الواقعة في جزائها **جزء مما في حيزها** اي حيز فائها او حيز اما لان جزاء الفاء ايضا جزء اما ويكون
الجزء مبتداء نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اي حال كونها
مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
جواز التقديم لا يمتنع التقديم مطلقا **وقيل** القايل المبرد **هو** اي ما وقع بينها وبين فائها **معمول الشرط**
المحذوف مطلقا اي معمول مطلقا غير مقيد بحال تجويز التقديم وعدمه **مثل اما يوم الجمعة**
فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة فحذف فعل الشرط
الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما والفاء لئلا يلزم توالي حرف الشرط
والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما مذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة

فزيد منطلق يوم الجمعة معمول للفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا
القايل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا **وقيل** والقايل المازني **ان كان** ما توسط بين اما وفائها
جاز تقديمه على الفاء مع قطع النظر كالمثال المذكور **فمن قبيل القسم الاول** وهو ان يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء **والا** اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع عن الفاء بل انضم عليها مانع آخر مثل اما
يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها **فمن قبيل القسم الثاني** وهو ان يكون المتوسط
معمول الشرط الشرط المحذوف وهذا القايل يفرق بين الكلمتين وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فعل لاما
فيقع رفع حكم المنع عن الاول دون الثاني فهذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو
اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط
ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق زيد فاعل
الفعل المحذوف واما تقدير الرفع مهما يذكر فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد نائبا
بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب مهما يذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم
على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به الفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيد
فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المص بما يكون الواسط بين اما

بحث حرف الردع

وكانها منصوبة المحل لعلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع** الزجر والمنع [illegible]
فلان بحضك [illegible] كلّا [illegible] الامر [illegible] وقد يجيء بعد الطلب [illegible] اجابة الطالب [illegible]
[illegible] **وقد جاء** بمعنى **حقًّا** والقسم [illegible]
كلا ان الانسان ليطغى [illegible] ان يقال انه اسم [illegible] لفظه [illegible]
ولمناسبة معناه لمعناه [illegible] الحاجب [illegible] لكن النحاة [illegible]

بحث تاء التأنيث

حقا [illegible] **تاء التأنيث الساكنة**
[illegible] **تلحق الماضي** [illegible] علامة لتأنيث المسند اليه [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] الاعراب [illegible] الفعل [illegible]
فيه [illegible] **فإن كان**
المسند اليه ظاهرا غير حقيقي فمخيّر [illegible] التاء [illegible]
[illegible] الالحاق [illegible] الحذف [illegible] الايصال [illegible] المسند [illegible]
[illegible] التأنيث **وأما الحاق علامة التثنية والجمعين** المذكر والمؤنث [illegible]
[illegible] **فضعيف** لعدم [illegible] العلامة [illegible] المسند اليه [illegible] التأنيث [illegible]
[illegible] علامة التثنية والجمع [illegible]
[illegible]

بحث التنوين

وفي شرح الرضي [illegible] النحاة [illegible] الالف [illegible] والفائدة [illegible]
[illegible] **التنوين** [illegible]
[illegible] النون [illegible] المصدر [illegible]
وهذا سمّى سيبويه [illegible] وفي الاصطلاح **نون ساكنة** [illegible] العارضة [illegible]
[illegible] **تتبع حركة الآخر** [illegible] الكلمة
[illegible] التوابع حركات [illegible] تتبع حركة الآخر [illegible] تتبع الآخر [illegible]
[illegible] التنوين [illegible] الكلمة [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] التنوين [illegible] **لا لتأكيد**
الفعل [illegible] التأكيد [illegible] التعريف [illegible]
[illegible] **وهو**
للتمكين [illegible] الكلمة [illegible] الاسم [illegible] العرف [illegible]
[illegible] **والتنكير** [illegible] النكرة [illegible]
[illegible] التنوين [illegible]
[illegible] التنوين [illegible]
[illegible] **والعوض** [illegible] الاسم [illegible]

على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي
بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك وساعتئذ
وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم كمسلمات
ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره لتقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ
لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزال العلتين العلمية والتانيث
وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى
ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب
لحال التنوين والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت
في الخيشوم وذلك من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان الوقوف
والحكايات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما ثبت من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا
يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولئلا يفهم المعنى وهو انما يقابل القافية المطلقة وهي
ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف
الالحاق لالحاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قوله
اقلي اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد اصابا فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وهو من

عن الالف عند التغني نون التاكيد ولما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق
ليتم امداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولما لم يمكن
مد الصوت بها حركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن ويسمى هذا القسم
من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع ويليق بالقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء المعنى من المعاني
بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى
من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيه الوضع تساهل وتسامح
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن
بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضافا اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان ابن صفة لغير العلم او كان مضافا
الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا لزيد وحكم
الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا انه حذف همزتها فانه لو حذف همزتها كانت لئلا يلتبس ببنت في قوله

ابن عاصم نون التاكيد فيما خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومثقلة
مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيها بنون التثنية
يختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد والنهي نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة
وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون
مطلوبا وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يضربن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز
قليلا لشبهه له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب المثبت لان القسم محل
التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون
[illegible]
بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في فعل الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود عن غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير
المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة

وقبل

وقبل النون المشددة ان لم يشترط في الالتقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة
ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة قبل النون المشددة كما قلنا فيما علم
ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكور غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح
لعدم المحوج وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله ونقول في المثنى
اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على
غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعلها مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثر
وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة معنى يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها
ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا
وارموا واخشوا والواحدة المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي وذلك مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصلة
نحو اخشوا الرجل وكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة نحو اخشين كما اخشي الرجل فان لم يكن

ان الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فكالمتصل في النون كالكلمة المعتلة
ويعني به الف التثنية تقول اغزوانّ وارميانّ واخشيانّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن
ثم ان الاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في مثل هل ترى كما يقال ايُّ
هذا مثال لغير البارز انما حركت لانه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع
والحاق نون التأكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز يضم لاجل النون و
غير ترينّ في مثل هل ترين باثبات الياء وكسرها كما تقول لم ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل النون
واغزونّ عطف على مثل ترين لا على ترين اي ومثل ثم قيل اغزونّ برد الواو المحذوفة كما يرد مع غير التثنية
في اغزوا واغزنّ في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزِنّ في اغزي بحذف
الياء المكسورة ما قبلها كاغزِ القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تعريفها الواقع وكتب التعريف بعضها
لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل كما اشرنا اليه و النون المخففة تحذف للساكنين اي لالتقاء الساكنين
المذكور بعدها وفي بعض النسخ لساكنين اي لالتقاء ساكنين كقولك اضرب الا تهين الفقير علك ان
تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها واللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة
ما قبلها لتدل عليها وان كان الواجب ان يقال لا تهين الفقير ولم يحرك كما حركت بالتنوين فرقا بينهما
وانما لم ينعكس لحط مرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا ويحذف النون
المخففة في حال الوقف اذا انفتح ما قبلها تخفيفا اذا انضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف